

أئتلاف الاحزاب القومية واليسارية؛ ضرورة حماية المؤسسات الشعبية وصونها من اجراءات المصادرة والاعتداء

راي الاهالي

الفاسدون : هم الخطر الداهم على الدولة الوطنية

أطاح الانفجار الكارثي في مرفأ بيروت بالحكومة اللبنانية التي لم يمض على تشكيلها بضعة اشهر، بينما يواصل المتظاهرون في الشارع اللبناني احتجاجاتهم ضد ما أسموه بالطبقة السياسية الفاسدة، التي ادت الى حالة التدهور المأساوي التي يشهدها العالم اجمع.

في النظام السياسي العنصري والطائفي، لا بد وان يحتل الفساد مكانة مركزية في بنية الدولة فهو ناتج طبيعي لمثل هذا النظام سواء كان في لبنان او في اي بلد آخر.

الا ان ما وقع في لبنان في السنوات الاخيرة، بالتداخل مع التجاذبات والاستقطابات السياسية والمذهبية الحادة ، والدور العدواني المتواصل لدولة الاحتلال ، كل ذلك قد ميز فئات الفاسدين في لبنان عن غيرهم في البلدان الاخرى، حيث تتوطد تحالفاتهم ليس فقط مع رموز الليبرالية المتوحشة في العالم ولكن وحسب وقائع تاريخية لن ننساها، اثبتت تحالف بعضهم مع العدو الصهيوني الذي يتربص بلبنان ويسعى لإخضاعه لهيمنتته ومشاريعه التوسعية.

الفساد المحلي المتوحش لا تقل خطورته على وجود الدولة الوطنية عن ادوات الرأسمالية العالمية التي فتكت بالشعوب العربية ونهبت وأفقرت واستنزفت مصادر الطاقة الاستراتيجية في بلدانها.

لا بل ان هؤلاء الطغاة المحليين / يتحالفون مع هذه الادوات ضد بلدانهم ومهما كانت التكلفة السياسية والاقتصادية ، فهل يعقل ان نسمع من هؤلاء دعوات متكررة لتدويل التحقيق في جريمة الانفجار بدلا من العودة الى مؤسسات الوطن القضائية والدستورية المشهود لها بالكفاءة والنزاهة؟؟

لنتذكر فقط ان المحكمة الدولية التي انشئت للتحقيق في اغتيال رفيق الحريري عام ٢٠٠٥م لم تصدر حكما حتى اللحظة، يعني بعد خمسة عشر عاما وكلفت خزينة الدولة اللبنانية مليار دولار بالتام والكمال!!!

الا ان التكلفة المالية ليست هي الاساس، وتهون امام التكلفة الوطنية والسياسية حيث ستحول الوطن الى اداة بيد الدول، بكل ما يعنيه ذلك من استهتار بسيادته ومنجزاته ومقدراته ، وتعريضه لأسوأ أنواع التبعية.

الفساد هو الذي يقوض الدولة الوطنية ويسعى لتدميرها ايا كانت هذه الدولة، فعندما يغيب العدل، لا بد وان يحل الطغيان والتبعية للاجنبي ومتلازمات الفقر والجوع والجهل والمرض.

انها دروس صالحة لتتعظ بها كل الدول، وخصوصا دولنا المهتدة دوما من الاستعمار الخارجي، ان ان الفاسدين والنهابين للمال العام، لا يمكن ان يؤتمنوا على مصالح الشعب والوطن ولا يكثرثون لوجود او قوة او ضعف او غياب مؤسسات الدولة الوطنية.

هؤلاء هم الذين يشكلون الخطر الأشد على وجود الدولة الوطنية
فهل في درس لبنان عظة؟

انفجار سياسي شامل في لبنان الشقيق



اوامر الدفاع زادت من نسبة التعدييات على الحقوق العمالية

الكتلة : الاقتراض من صندوق استثمار الضمان لا يستثنى من المديونية

بعد قبول المحكمة طلب الإعسار

- «لا فارح» تتصل من الالتزامات والاتفاقيات مع البلدية والنقابة
- الفحيص تواصل الدفاع عن حقوقها ومستقبلها

دائرة اللاجئين الفلسطينيين «عودة»؛ وكالة الفوث الدولية (الاونروا) المطلوب استدامة التمويل وعدم تقليص الخدمات

هل يمكن للدولة الواحدة أن تكون بديلا عن حل الدولتين؟

تونس: «حكومة الرئيس»
سعيد يصعد المواجهة مع البرلمان



ائتلاف الاحزاب القومية واليسارية: ضرورة حماية المؤسسات الشعبية وصونها من اجراءات المصادرة والاعتداء



الاهالي - عقد ائتلاف الاحزاب القومية واليسارية اجتماعه الدوري في مقر حزب الشعب الديمقراطي الاردني "حشد"، حيث ناقش التطورات السياسية الجارية: الداخلية والعربية وخلص إلى ما يلي:

وعليه فاننا ندعو الحكومة الى:

- تغليب لغة الحوار الوطني فميا يتعلق بأزمة نقابة المعلمين والافراج عن اعضاء مجلس النقابة، وتلبية مطالب المعلمين المتعلقة بالعلاوات حسب الاتفاق الموقع مع الحكومة، وفتح المجال لتطوير قانون انتخاباتها لإفساح المجال للمشاركة التمثيلية الواسعة في هيئاتها القيادية، ونبد العنف بين طرفي الازمة.
- الافصاح عن الاجراءات الحكومية بخصوص مكافحة الفساد ومحاسبة النهابين للمال العام، وشمول هذه الاجراءات لكل الذين افقروا خزينة الدولة، واستمرأوا التطاول على اموال الناس وحقوقهم. إن من شأن انتهاج سياسة رسمية تقوم على مكافحة الفساد بصورة منهجية ودائمة وشاملة أن تكرر دور المؤسسات الرسمية للدولة وتعيد الثقة الشعبية لها.

ائتلاف الاحزاب عن تقديره العالي للمبادرة بأرسال المستشفى الميداني الاردني بسرعة قياسية تلبية لنداءات الجهات الرسمية اللبنانية والمساهمة في مد يد العون والنجاة لآلاف الجرحى، ان هذا الحدث الأليم يدعونا الى ضرورة إعادة الاعتبار للعمل العربي المشترك في مواجهة المشروع الاستعماري الكبير الذي يستهدف قضية الامة المركزية فلسطين كما يستهدف إخضاع لبنان وسوريا والعراق ومصر وليبيا كما يستهدف الاردن ايضا في نطاق ما يسمى اسرائيل الكبرى والعودة بوطننا العربي الكبير إلى عهد العبودية والتفتت ومتواليه الصراعات الفئوية الداخلية، كما تدعو احزابنا كافة النقابات ومؤسسات المجتمع المدني في بلدنا ان تهب الى نجدة الاشقاء في لبنان الجريح وتقديم كل عون ومساعدة ممكنه.

وعليه فإن احزابنا تؤكد على مطالبها المتعلقة بحماية المؤسسات الشعبية وصونها من اجراءات المصادرة والاعتداء على هيئاتها المنتخبة، بكل ما يعنيه ذلك من تنكر للتاريخ الشعبي الاردني، وكفاحه الطويل من اجل ترسيخ الديمقراطية السياسية وبناء المؤسسات الجماهيرية التي كان لها دور تاريخي مشهود في النهوض بالدولة الوطنية الاردنية الحديثة. لبنان: في الوقت الذي اكدت فيه احزاب الائتلاف وتؤكد وقوفها إلى جانب لبنان الشقيق في محنته الناجمة عن كارثة انفجار مرفأ بيروت، فإن احزابنا تضم صوتها إلى اصوات القوى الوطنية اللبنانية الراضة لسياسات التدويل وتوظيف المأساة نحو إعادة انتاج الاستعمار وهيمنة أدوات الرأسمالية على لبنان الشقيق. في هذه المناسبة المؤلمة، يعبر

على الصعيد الداخلي: تعبر احزاب الائتلاف عن قلقها البالغ حيال استمرار التضييق على الحريات العامة، وذلك كما عبرت عنها الاجراءات الحكومية المتتالية في ظل قانون الدفاع سواء فيما يتعلق بحرية الرأي والاعلام، او التطاول على المؤسسات النقابية المنتخبة او الاعتقالات السياسية، في الوقت الذي ستجري فيه الانتخابات النيابية قبل نهاية العام الحالي، كاستحقاق دستوري وديمقراطي. أن الضرورات الوطنية، تقتضي ان تعمل الحكومة فوراً على وقف التعدي على الحريات العامة بكل عناصرها ومتطلباتها واطلاق سراح كافة الموقوفين من النشطاء السياسيين والصحفيين وتوفير اجواء آمنة، للتلاحم الداخلي، في مواجهة التهديدات السياسية والاقتصادية للبلاد والمرشحة للتفاقم في ظل التطورات العربية والاقليمية.

”القومية واليسارية“: إطلاق حرية التعبير والتنظيم وترميم الوحدة الداخلية في البلاد



وتبديد حالة الاحتقان المتنامية في البلاد، والناجمة عن اشتداد الأزمة الاقتصادية - الاجتماعية الخانقة التي تعمقت في ظل وباء كورونا. إن ائتلاف احزابنا القومية واليسارية يطالب باطلاق سراح جميع الموقوفين من اعضاء قيادة نقابة المعلمين الذين تم توقيفهم على خلفية القرار آنف الذكر، وجميع الموقوفين من النشطاء السياسيين.

الاهالي - تلقى ائتلاف الأحزاب القومية واليسارية باستياء شديد القرار القاضي بتجميد صلاحيات الهيئات القيادية المنتخبة في نقابة المعلمين ووقف النقابة عن العمل واغلاق مقارها لمدة عامين وتدين هذا القرار. إن هذا القرار يأتي في إطار سياسة ممنهجة تمارس منذ فترة ليست قصيرة من الزمن تستهدف التضييق على الحريات الديمقراطية والعامة، وخاصة حرية التعبير والتنظيم.

إن ائتلاف احزابنا الذي لم يتوان يوماً عن حض السلطة التنفيذية على عدم انتهاك حريات وحقوق المواطنين المكفولة في الدستور، وتجنب أي إجراء من شأنه أن يسيء الى هيبة وسمعة الدولة الأردنية على الصعيدين الإقليمي والدولي، يدعو الى التراجع عن هذه الخطوة، ووقف العمل بقانون الدفاع لانتفاء الأسباب التي أقر من أجلها لأنها لا تخدم الحاجة الماسة

”القومية واليسارية“: الوقوف الى جانب لبنان في محنته الكبرى



لوحدة لبنان وارضه وسيادته، فانه يؤكد وقوفه اليوم ايضا إلى جانب الاشقاء في لبنان أملين أن تنتهي الفاجعة بأقل الخسائر الممكنة وأن يستعيد لبنان عافيته بوحدة ابنائه وتماسكهم في مواجهة جميع الاخطار التي تتهدد الدولة الوطنية اللبنانية. كما نهبب بجميع الدول العربية الوقوف إلى جانب لبنان في محنته قولاً وفعلاً. حما لله لبنان الشقيق واعاد له عافيته وعزته وكرامته

الاهالي - على وقع الكارثة الانسانية والمدنية التي حلت بلبنان الشقيق إثر الانفجار الهائل في ميناء بيروت مساء ٤ / ٨ / ٢٠٢٠م. فاننا في ائتلاف الاحزاب القومية واليسارية نعلن عن تضامننا الكامل مع الشعب اللبناني الشقيق ونتوجه بالتعازي الحارة لعائلات الضحايا والامنيات الخالصة بشفاء الجرحى والمصابين. ان الشعب الاردني الذي طالما وقف مع لبنان الشقيق في كل قضايا الوطن ضد الاحتلال الصهيوني واستهدافه المتواصل



لاستمرارها في النهج القائم على المعالجة المالية؛

الحكومة لم تلتفت الى الازمة الاقتصادية وتداعياتها

الاقتراض سواء الخارجي والذي وصل الى ١٢,٩ مليار دينار او الدين الداخلي المقدر ١٨,٩٣ مليار لان المساعدات المعلن عنها بلغت حتى نهاية حزيران ٥٦٤ منها ٢٢٢ مليون قروض ومساعدات جديدة اي قروض ميسرة بقيمة ١,٦ مليار دينار تصرف ٧٠٪ منها فقط لتغطية العجز في الموازنة و ٣٠٪ لدعم الخطة الاردنية للاستجابة للازمة السورية والمتلازمة مع اعلان البنك الدولي ومنظمة العمل الدولية عن استحداث فرص عمل للعمالة السورية في القطاعات الانتاجية والخدمية وهذا يؤكد انه لا يوجد لدى الحكومة خطة وطنية للتشغيل او توجهات محفزة للاستثمار في القطاعات المولدة لفرص العمل.

الاقتصادية في الوقت نفسه الذي يؤكد البنك الدولي بانه يتوقع على ضوء المعطيات أن تتراجع نسبة النمو بمعدل ٥,٨٪ اي تراجع الناتج المحلي بنفس النسبة مما يؤثر الى فقدان ٨٥ الف عامل لوظائفهم في القطاع الخاص المنظم وغير المنظم لترتفع البطالة من ما نسبته ١٩٪ الى ما نسبته ٢٤٪ والفقر الى ما نسبته ٥٣٪ وهم نسبة الاسر التي يقل دخلها عن ٦٠٠ دينار قبل التخفيضات على الدخل في القطاعين العام والخاص مما اسهم في ضعف القوة الشرائية على السلع ليقام من مشكلات القطاعات الانتاجية مما ادى الى خروج العديد من الشركات ولتنخفض اليرادات الضريبية سواء المباشرة على المبيعات او ضريبة الدخل اضافة للخسائر المالية المترتبة على التعطل لتزيد من عجز الموازنة لتذهب الحكومة الى

الاهالي - تؤكد البيانات الصادرة عن الحكومة انها لا تلتفت الى تفاقم المشكلات الاقتصادية والتداعيات المترتبة عليها بارتفاعات في نسبة الفقر والبطالة وانخفاض نسبة النمو مما يهدد التوازنات الاجتماعية فالحكومة اتخذت اجراءات تهدف الى استقرار مالي تضمن به تدفق المساعدات الخارجية لتغطية التمويل المالي من السيولة حيث تمكنت من الحصول على تغطية سندات (اليورونيد) والبالغة قيمتها ١,٧٥ مليار دينار بسعر فائدة ٥,٨ ستقوم من خلالها باطفاء سندات حكومية بقيمة تقدر بحوالي ٨٠٠ مليون لن تصدر الحكومة مقابلها سندات اخرى بهدف عدم مزاحمة القطاع الخاص من السيولة المتاحة. واعتبرت الحكومة ان الحصول على هذه المساعدات انجاز كبير حققته جراء الاصلاحات

عمال الوطن في اربد ومناطقها يشكون المماطلة في صرف مخصصاتهم المالية خلال أزمة كورونا

وخشية تعرضه للمساءلة، انه حتى الآن لم يحصل على راتبه، في الوقت الذي يعمل فيه لوقت طويل بناء على طلب المسؤولين بالبلدية، مشيراً الى انه يعمل لأكثر من ١٢ ساعة عمل متواصلة واحيانا في الليل بسبب الظروف الصعبة التي يعيشها البلد حالياً.

واكد انه يطلب منه العمل بأوقات مختلفة بالليل والنهار، ما تسبب له بالتعب والانهاك، لافتاً الى ان العاملين بالبلدية بحاجة ماسة لصفوف العمل الاضافي، اضافة الى الاهتمام الإنساني بهم وخصوصاً في مجال صرف رواتبهم المستحقة عن الاوقات والساعات الطويلة التي يقضونها في العمل خارج اوقات الدوام الرسمي وعدم التهرب من ذلك والمماطلة فيها.

من جهتها حاولت "الأهالي" الإتصال برئيس بلدية اربد مرارا وتكرارا للإستفسار عن هذه القضية ولكن هاتفه مغلق.

ويذكر ان هنالك المئات من عمال الوطن سواء كانت عمالة محلية او وافدة يعملون في بلدية اربد وكافة مناطقها وهي (القصبه ،حكما ، كفر يوبا، كفر جاز، بشرى، سال ، المغير ،سوم ، زحر ، بيت راس ، الصريح ، الحصن ، حوارة، كتم، النعيمه، شطنا ، ايدون، علعال، الطيبه وغيرها).

ويمضي اكثر من اربعة اشهر والبلدية تماطلهم في ذلك وعند مراجعتهم للمسؤولين في البلدية يتم تحويلهم من ادارة الى أخرى ومن قسم لآخر دون انصافهم ، فالجميع يتهرب من مسؤوليته تجاههم. وقال العامل احد العمال من سكان منطقة حكما ، انه يعمل في بلدية اربد منذ فترة طويلة، ولم يأخذ مخصصاته المالية المستحقة حتى الآن .

مشيراً الى انه لم ينقطع عن عمله خلال ازمة الكورونا، التي شهدت اغلاق كافة المحافظة، مشيراً الى ان عمال النظافة كانوا يقومون بهذا الوقت برفع النفايات في ظروف صعبة وخطيرة الا انهم لم يحصلوا على اي مبالغ مالية اضافية بديلا عن عملهم الاضافي، وخارج الوقت المعتمد رسمياً.

فيما يقول احد العمال من سكان منطقة ايدون ان الاجهزة الرسمية لا تعتبر عمال النظافة مواطنين، ولهم الحق في الحماية من الامراض، وخصوصاً كورونا، التي أرعبت الجميع باستثناء عمال النظافة، الذين كانوا يجوبون الشوارع والاحياء لرفع النفايات حرصاً على سلامة المواطنين.

وأشار الى ان احدا لم يهتم بسلامتهم، مطالباً الجهات الرسمية بالعمل على اعطاء العمال رواتبهم المتأخرة وتمكينهم من الحصول على بدل العمل الاضافي، لاسيما وانهم يعملون لأكثر من ١٤ ساعة عمل متواصلة. وقال عامل نظافة وافد طلب عدم نشر اسمه

الاهالي/ اربد

بالرغم من انهم لم ينقطعوا عن عملهم الشاق طوال ازمة كورونا ومخاطرها ، التي تم فيها تعطيل دوام كافة المؤسسات، وباعتبارهم من اهم القطاعات الخدمية الضرورية، الا ان عمال الوطن في بلدية اربد ومناطقها لم يتسلموا رواتبهم واجورهم عن ساعات العمل الاضافية، حيث كانوا يعملون يومياً لأكثر من ١٤ ساعة دون كلل او ملل هدفهم الأساسي خدمة المواطن والاهتمام بنظافة مناطقهم.

ويعمل في بلدية اربد الكبرى وكافة مناطقها المئات من عمال الوطن الذين يعملون المئات من الأسر والذين يعملون لساعات تصل الى اكثر من ١٤ ساعة عمل في مختلف مناطق المحافظة، من خلال تنظيف المناطق وجمع الحاويات وطحن النفايات بآلياتها المستخدمة لذلك.

ويؤكد عاملوا الوطن انهم رغم تلك الساعات الطويلة الشاقة للعمل ووسط ظروف صعبة وبدون حماية من مخاطر الاصابة بالكورونا، لم يحصلوا على رواتبهم واجورهم عن ساعا العمل الاضافي من فترة طويلة، في الوقت الذي هم في امس الحاجة لها مثل بقية العاملين بالبلدية، لاسيما وان لديهم اسر تنتظر توفير احتياجاتها من الاغذية الضرورية علما بان بلدية اربد قد قامت بتقديم الوعود لهم بصرف بدل عدوى وحوافز وبدل اضافي



اهد النمر

الازمة الاقتصادية تتسارع ٢ / ٣ في الاقتصاديات الدولية



للانفاق الاضافي، فإن نتائج المطلوبة لم تظهر على ارض الواقع.

عجز الموازنة الاميركية في فترة سنة ٢٠٢٠ ارتفع بنسبة ١٨٪ "نتيجة زيادة الانفاق وخاصة العسكري وانخفاض الإيرادات وخاصة الضريبة منها) لينعكس ذلك في حدوث تورم في حجم الدين العام الاميركي (المديونية) الى حوالي (٢٦) تريليون دولار حالياً، وبنسبة تقارب (١٢٪) من الناتج المحلي الاجمالي!!.

الانكماش في الاقتصاد الاميركي استمر وتساعد رغم قيام بنك الاحتياط الفيدرالي "المركزي الاميركي" باجراء تخفيضات قياسية متتابة وغير مسبوقه في اسعار الفائدة الاساسية لتصل الى ما يقارب الصفر او حتى فائده سلبية، الى جانب تعهده بالاستمرار في انفاق (٦٠) مليار دولار شهريا في شراء اصول لشركات، وبعضها متعثر او في طريقه الى ذلك، وايضا تعهده اي المركزي بانفاق (٤٠) مليار دولار لشراء اوراق مالية لشركات اخرى.

محافظ البنك الفيدرالي باوز صرح مؤخرا بانه من الصعب بمكان القول بان الاقتصاد بدأ في التعافي. القرارات الدونكيشوتية للانسحاب من اتفاقيات ومنظمات دولية هامة مثل اتفاقية المناخ، واتفاقية الصحة العالمية، والنووي واتفاقيات عسكرية، وتخمة من قرارات العقوبات لم تسعف في تحسين مجمل الاوضاع المالية والاقتصادية والاجتماعية بل بالعكس ساهمت في تفاقم الوضع الداخلي، وفي توتير العلاقات الدولية.

في بداية رئاسته سارع الرئيس ترامب الى اتخاذ قرار بائس بفرض رسوم جمركية عالية جديدة الى

الازمة الاقتصادية العامة المرصودة في معظم فرعها ونشاطاتها الاساسية بالرقم والنسبة، سواء الازمة المتحققة قبل تفشي وباء الكورونا في بداية سنة ٢٠٢٠، وتلك التي انفجرت بعدها ولا تزال، لم تقتصر على الاقتصاد الاردني، بل اصابت ايضا في الصميم اقتصاديات رأسمالية دولية في مختلف مواقعها وجوانبها، وتركز في الرصد هنا على الازمة المتفاقمة الاميركية.

الازمة الاقتصادية الرأسمالية الدولية ضربت بشدة في العديد من مفاصل ومراكز الاقتصاد الاميركي، في فروع الانتاجية، واكثر في فروع الخدمة، في اوضاعه الداخلية كما في علاقاته الخارجية، وحيث حدث التأزم وتساعد وامتد ايضا افقيا ورأسيا في فترة زمنية قصيرة، وللمفارقة انتقله من نسبة نمو قاربت (٣٪) خلال سنة ٢٠١٩ الى نسبة انكماش (تباطؤ) بحدود (٦،١٪) خلال الفترة الاولى من العام الحالي سنة ٢٠٢٠.

في ظروف ومناخات الانكماش والتراجع لم يكن مفاجئا حدوث توقف شركات ومؤسسات وفعاليات عن النشاط، او في احسن الفروض لجوئها الى تخفيض مستوى نشاطها وقيامها بحركة تسريحات واسعة للعمالة وخاصة في الشركات والنشاطات التي تأثرت اكثر من غيرها بازمة الكورونا الصحية، ليتوازي مع ذلك تحقق ارتفاع او تفاقم ازمة البطالة، وارتفاع نسبتها الى رقم غير مسبوق وبتقارب (١٣،٤٪) عدا تعطل العاملين في النشاطات غير المنظمة، ومن ثم ارتفاع طلبات صرف مخصصات تأمين البطالة.

وحتى الآن، ورغم رصد ما يقارب (٤) تريليون دولار

جانب رفع معدلات رسوم قائمة على المستوردات بهدف تقليص العجز التجاري الاميركي المزمع مع الخارج من جهة، وكشكل من الحد من منافسة الخارج، او كوسيلة عقابية، ولكن لتكون النتائج في الواقع عكس ما كان مطلوبا ومستهدفا (في شهر ايار سنة ٢٠٢٠ بلغ العجز في الميزان التجاري الاميركي (٢٩) مليار دولار).

الاقتصاديات الرأسمالية الدولية الاخرى وخاصة الاكبر منها عانت بدورها ولا تزال من ازمة اقتصادية مزمنة قبل كورونا وايضا بعدها، ولا تزال ونكتفي هنا بذكر معدلات "الانكماش" المتحقق في سنة ٢٠٢٠ في معظمها (٦،٣٪) في الاقتصاد الالمانى، (٤٪) في الاقتصاد البريطاني (٥،٨٪) في الاقتصاد الفرنسي، (٨،٧٪) في اقتصاديات منطقة اليورو مجتمعة.

جمعية جذور: ضرورة تطوير الخدمات الصحية بكفاءة وشمولية لجميع المواطنين

أنواع العلاجات المتاحة علميا قديما وحديثا بغض النظر عن الكلفة المادية فحياة الإنسان أغلى وتسمو وإلا ما معنى إرسال أشخاص للعلاج في الخارج على حساب الحكومة وصندوق التأمين الصحي ؟

--- حق المريض بالتمتع بأكبر قدر من الصحة وأقل قدر من المعاناة ما بقي له من الحياة .

--- العمل على ضمان توفير الإمكانيات العلاجية لكافة الامراض وخاصة أمراض السرطان والقلب بكافة مستشفيات المملكة الحكومية .

--- تحديد أسعار العلاجات الحديثة في القطاع الخاص المبالغ باسعارها والايعاز باستيرادها مباشرة من قبل وزارة الصحة بهدف توفيرها لعموم المرضى مترافقة مع إلغاء ضريبة المبيعات المفروضة عليها.



الحياة . هذه السياسة تتناقض مع : --- إيماننا بأن الأعمار بيد الله سبحانه وتعالى فكم من الحالات خالفت التقديرات الطبية لمعدل حياة المريض . --- حق المريض بتلقي كافة

حيث تم رصد بعض الحالات التي تحدثت عنها وسائل إعلام وبعض الحالات التي تم رصدها عن رفض تقديم العلاج المطلوب ذا الكلفة العالية حسب تقديرهم لعدم تناسب الكلفة المالية " حسب اعتقادهم " مع الفترة الزمنية لبقاء المريض على قيد

الاهالي - وجهت جمعية جذور لحقوق المواطن التي يرأسها د. فوزي السمهوري رسالة الى رئيس الوزراء حول تطبيق النظام الصحي الشامل، وضرورة تطوير الخدمات الصحية بكفاءة وشمولية لجميع المواطنين. اهم ما جاء في الرسالة:-

"من متابعتنا ورصدنا في تطبيق نظام التأمين الصحي الشامل للمؤمنين بموجب المادة ٣٠ فإننا نلتمس من دولتكم الإيعاز باتخاذ التدابير اللازمة لتطوير الخدمات المقدمة وذلك :

أولا : معاملة المشمولين بالتأمين الصحي بموجب المادة ٣٠ نفس معاملة الخاضعين للتأمين من حيث التغطية العلاجية في المشافي كافة . ثانيا : الإيعاز بضرورة منح الأولوية لحياة المريض بعيدا عن الكلفة المالية وخاصة في حال الإصابة بأمراض قد تهدد الحياة كمرض السرطان .



اوامر الدفاع زادت من نسبة التعدييات على الحقوق العمالية



العاملين الاردنيين والبالغ تعدادهم ٤٦٦ عاملا يتوقع مخالصات مالية لا تتجاوز قيمتها ٢٥٠ دينا او توقيع عقد عمل لمدة شهر واحد لتحلل الشركة من الالتزامات المترتبة عليها تجاه العاملين

في حال الاقدام على اهاء عملهم بحجة انتهاء عقد العمل وفي حال تجديد العقد فان هذا الاجراء يسلب حقوق العاملين في الاستقرار الوظيفي او المطالبة بحقوق اضافية.

شكوى متعلقة بالمدارس الخاصة وعلى هذا نورد نماذج بمحاولة الالتفاف على حقوق العاملين من خلال تجديد العقود او الحسم من الرواتب الاساسية منها:-

انهاء خدمات عشرين عاملا في المعماري

انتهت شركة المعماري خدمات عشرين عاملا في شركة الصناعات المعدنية للالمنيوم لمطالبتهم بصرف رواتبهم في الوقت المحدد وبحسب قانون العمل وعدم تأخيرها لاكثر من اسبوعين دون ان تصرف كامل الرواتب وعليه اقدمت ادارة الشركة بفصل اعضاء اللجنة النقابية وعشرة من العاملين بمن فيهم رئيس اللجنة النقابية رمضان القصير.

مصنع (ريتش باين) يطلب مخالصات لانهاء عقود العمل

طلبت ادارة مصنع "ريتش باين" من

تؤكد البلاغات الرسمية الصادرة عن وزارة العمل انه برغم ان اوامر الدفاع رقم "٦" و "٩" لم تحمل اصحاب العمل الا ما نسبته ٢٠٪ من اجور العاملين في المؤسسات المتعطلة وسمحت بتخفيض الاجور بنسبة ٣٠٪ بعد تعطيل المادة ٥٠ من قانون العمل المتعلقة بتخفيض اجور العاملين الا انه ارتفعت وتيرة التعدي على الحقوق العمالية لتصل الى اهاء خدمات ٥٦٧٦ حسب وزارة العمل منهم ١٦٥٣ اعتبرته وزارة العمل قانوني لعدم تعارضه مع اوامر الدفاع ولم تعتبره الوزارة فصلا تعسفا بتعطيلها الحيثيات الواردة في المادة ٢٨ من قانون العمل المتعلقة بالفصل التعسفي في حين تمكنت الوزارة من اعادة ٢٨٨٣ الى عملهم لمخالفة الفصل اوامر الدفاع مما يؤشر ان اصحاب العمل يستغلون اوامر الدفاع بالتعدي على الحقوق حيث وردت للوزارة ١٣٥٠

كميات الانتاج الصناعي في هبوط

الانتاج كما في التسويق، وقد تم في سنة ١٩٦٥ تأسيس واجهة تمويلية جديدة تمثلت في بنك الانماء الصناعي

ساهمت في تأمين التمويل الصناعي والحرفي بشروط ميسرة من حيث القيمة واسعار الفائدة، وطول مدة الاقراض، وللأسف فإن هذه النافذة التمويلية تم شطبها في سنة ٢٠٠٩ وتحويلها الى بنك تجاري وبمساهمة غير اردنية عالية.

معرض عمان الدولي كان يشكل مدخلا رئيسا في دعم ومساندة المنتجات الصناعية والوسيط، في الترويج لها، وفي تسويقها، ولكن جرى تحويل ارضه منذ سنوات الى مشروع استثماري (القرية الملكية) لا زال متعثرا مع برج الدوار السادس!!

تغييرات المركزي لاسعار

الفائدة بغير المطلوب

منذ فترة زمنية ليست بالقصيرة يكرر البنك المركزي الاردني اجراء تغييرات (تعديلات) في اسعار الفائدة على ادوات سياساته النقدية في اتجاه رفع معدلها احيانا او تخفيضه احيانا اخرى، وكما جرى ذلك عند قيامه بتخفيضها (٣) مرات متتالية في سنة ٢٠١٩ بمقدار (٢٥) نقطة في كل مرة، وايضا في تخفيض آخر بنسبة نصف٪ (٥٠ نقطة) يوم الخميس ٣ / ٥ / ٢٠٢٠ ليصبح سعر الفائدة الاساسي لديه (٣,٥٪)، وسعر فائدة اعادة الخصم (٤,٥٪)، وسعر اعادة الشراء (٤,٢٥٪)

وسعر فائدة الايداع ليلية واحدة (٢,٧٥٪). اسعار الفائدة السابقة كانت ولا تزال في تحركها وتأثيرها بعيدة كثيرا عن اسعار الفائدة السائدة والمطبقة في السوق المصرفي من قبل البنوك وخاصة تلك المتصلة بمعدلات فوائد الايداع، واكثر فيما يتعلق باسعار الفائدة على الاقراض وذلك يرجع اساسا لكون البنك المركزي لم يعد يتدخل بفرض حدود (سقف) دنيا وعليا للفائدة ملزمة لوحدات الجهاز المصرفي في التطبيق " اي يترك الحرية شبه الكاملة للبنوك بتحديداتها وتغييرها"، ليكون ذلك مدخلا لاختلال وعدم توازن بين اطراف وجهات النشاط المصرفي والانتاجي مع نشوء وتنامي هامش فائدة مصرفي اردني واسع وثقيل (يقارب ٥٪) هنا مقابل هامش (١٪) او (٢٪) في معظم الاقطار الاخرى) وليكون لذلك تداعيات اخرى سلبية اقتصادية واجتماعية خطيرة. وليس مفهوما ايضا اهتمام البنك المركزي بأن تكون توجهاته وخطواته في تغيير اسعار فائدة ادواته مرتبطة بقرارات مماثلة لبنك الاحتياط الفيدرالي "المركزي الاميركي" من حيث التوقيت، ومن حيث نفس المضمون والاتجاه رغم البون الشاسع في المرتكزات والموجبات والوقائع الاقتصادية والاجتماعي هنا عما هي هناك.

الاهالي

ارقام ومعدلات وبيانات دائرة الاحصاءات العامة الاردنية المدرجة في تقريرها الشهري اظهرت استمرار واشتداد الاتجاه الهبوطي في كميات الانتاج الصناعي الاردني خلال شهر كانون الثاني من هذا العام سنة ٢٠٢٠، ويوضح ذلك ويؤكد تواصل الهبوط في مؤشر الرقم القياسي العام لها الذي تراجع من (٩١,٣) نقطة مسجلة خلال شهر كانون ثاني من سنة ٢٠١٩ الى (٧٩,٤) نقطة مسجلة خلال نفس الشهر من العام الحالي سنة ٢٠٢٠، وبانخفاض ملحوظ يقارب (١١,٩) نقطة، وبنسبة تراجع تقارب (١٣٪)، وهي نسبة هبوط عالية وخطرة تتحقق في شهر واحد فقط.

وأكثر خطورة ان يكون الاتجاه الهبوطي لكميات الانتاج الصناعي لم يتوقف منذ سنة ٢٠١٥ عندما انخفض خلالها بنسبة (٧,٤٪) وبنسبة (- ٢,١٪) في سنة ٢٠١٦، وبنسبة (- ٠,٧٪) في سنة ٢٠١٧، وبنسبة هبوط عالية (٦,١٪) في سنة ٢٠١٨، والعديد من الوقائع ترجح تواصل الهبوط في فترات لاحقة مع تركزه اكثر في ارقام كميات انتاج الصناعات التحويلية الاكثر اهمية. وايضا تواصل الاتجاه الهبوطي في اسعار المنتجين الصناعيين في موازاة رقم مؤشرها الذي انخفض من (١٢١,٣) نقطة في نهاية سنة ٢٠١٨، الى (١١٩) نقطة في نهاية سنة ٢٠١٩، وبانخفاض (١,٨) نقطة

وبنسبة (١,٥٪).

ازمة التراجع المزمع في كميات الانتاج الصناعي هي في جوهرها نتاج تبني وتطبيق نهج اقتصادي ليبرالي مغرق في انفتاحه وتبعيته، وضع ويضع القطاعات الاقتصادية الانتاجية (الزراعة والصناعة وما يتصل بهما) في المرتبة المتدنية من سلم اولوياته.

ومعوقات في طريق الصناعة

تعددت وتنوعت العقبات والمعوقات التي وقفت او وضعت في طريق نمو وتوسيع وتطوير القطاع الصناعي الاردني في معظم فروع ومكوناته، وخلال فترات زمنية متتالية في نطاق وتوجهات وسياسات ومواقف حكومية ليبرالية لم تكن ترى في الصناعة الخيار والوضع الاقتصادي الافضل والامل لصالحها.

اكثر من صناعة تأسست في الاردن لم تجد منتجاتها وضعا حاميا كافيا، جمركيا وغير جمركي، في منافسة سلع اجنبية مماثلة لها سواء في السوق الاردني او / وفي الاسواق الخارجية.

ليس هذا فقط بل لجأت حكومات متعاقبة على فرض رسوم وضرائب مختلفة "ومنها ضريبة المبيعات" على الكثير من مدخلات الانتاج الصناعي الاردني، وعلى المنتج الصناعي الاردني فور انتاجه وقبل عرضه في الاسواق. القطاع الصناعي تعرض الى صعوبات في الحصول على التمويل الائتماني من البنوك التجارية في



الكتلة : الاقتراض من صندوق استثمار الضمان لا يستثنى من المديونية



قدرة صندوق التعطل عن التغطية والتي وصلت الى ما قيمته ٨٠ مليون دينار اسهمت في تخفيض الموجودات المقدرة بحوالي ١١ مليار دينار وعلى ذلك ذهب الوزير ليحتسب كما ظهرت في نشرة وزارة المالية قيمة الدين العام ٢٤,٨٦٦ مليار او ما نسبته ٨٠٪ من الناتج المحلي بدلا من ٣١,٣٩ مليار مستثنى سندات واذونات الخزينة للضمان الاجتماعي ليسهل على الحكومة الاقتراض بدلا من ان يعلن فشل برنامج التصحيح المالي الذي رفع من نسبة المديونية وخدمة الدين العام لتصل الى ما يقارب ١,٥ مليار تتحملها الموازنات العامة ليتحملها ذوي الدخل المحدود من خلال الضرائب غير المباشرة التي خفضت في كل دول العالم بعد جائحة كورونا.

واشارت الكتلة بانه وفقا لتوقعات البنك الدولي فان معدل النمو سيتراجع ما نسبته ٥,٨٪ مما يؤثر الى انخفاض من الناتج المحلي لترتفع نسبة المديونية الى ما يقارب ١٠٥٪ من الناتج المحلي هو الذي دفع الحكومة اعتماد منهج جديد لاحتساب الدين العام وانكار الوقائع الاقتصادية والمالية.

ضمن نطاق المؤسسات الممولة من الحكومة فيما صندوق استثمار الضمان مؤسسة مستقلة تعتمد على مدخرات الضمان من اشتراكات لعمال واصحاب العمل واستثمارات المدخرات المتأتية من هذه الاشتراكات ولا تسهم الحكومة في ردف مالي للمؤسسة اسوة ببقية الدول ليتسنى لها التوسع في برامج التأمينات وخاصة التأمين ضد البطالة والتي اظهرت جائحة كورونا مقدار الحاجة الى هذا التأمين لتغطية التعطل القسري عن العمل وعدم

الاهالي - اكدت كتلة الوحدة العمالية ان اموال الضمان الاجتماعي هي اموال عمالية بامتياز لا يجوز المساس بها وان ما تقترضه الحكومة باذونات سندات حكومية يحتسب من المديونية المركزية والتي وصلت حتى نهاية نيسان الى ما قيمته ٣١,٣٩ مليار دينار او ما نسبته ١٠٧,١٪ من الناتج المحلي المقدر بحوالي ٢٠ مليار دينار.

جاء ذلك في تصريح صادر عن الكتلة ردا على ما صرح به وزير المالية محمد العسوس من ان الوزارة بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي ستعتمد موشر دين الحكومة من الناتج المحلي باستثناء قيمة دينها من صندوق استثمار الضمان والبالغة ٦,٥ مليار من اجمالي دين داخلي يبلغ ١٨,٩ مليار وكذلك استثناء دينها للبلديات والهيئات المستقلة باعتبار انها مؤسسات تابعة للحكومة وباستطاعة الوزارة استثناء قيمة دينها من تلك المؤسسات عند احتساب الدين الى الناتج المحلي.

وبينت الكتلة ان الوزير تعمد الخلط بين البلديات المفرد لها بند في نفقات الموازنات العامة والوحدات الحكومية المستقلة في موازنتها عن الموازنة الحكومية المركزية وهي مؤسسات تقع

قرار المالية سيزيد الدين وأعباءه

العامة للضمان الاجتماعي أم استثنته ، فإنه يبقى دينا على الخزينة التي يمولها الأردنيون تدفع عليه فائدة ، ويستحق في تاريخ معين ويستوجب عليها تسديده (بقرض جديد) ، ليتراكم الدين تلالا ، طالما حكومتنا تسير على نفس النهج ، متأملة ، دون مراعاة لواقع اقتصادنا ، الإصلاح من وصفات صندوق النقد الدولي ، المسببة لجبال الديون ، وهذا النمو المتواضع والإيرادات العامة التي يأكلها الهدر (المياه مثلا) وسوء توزيع النفقات العامة وتواضع عوائدها والجمود الضريبي وهيكله المعقد ، وسوء الإدارة العامة (إتفاقيات الكهرباء مثلا) الطاردة للكفؤ ، وسوء إدارة اختلالات سوق العمل والموارد الأردنية سياحة وزراعة وصحة وتعلما عاليا ، وسياسة الإستيراد الفج المراكم للدين والمستنزف للعملة الأجنبية ، وإغراق سوقنا بسلع مدعومة من دول التجارة الحرة على حساب منتجنا المحلي الذي تقتله الضرائب والرسوم وارتفاع كلف التشغيل وغياب الرقابة (الأسمت والحديد مثلا) وتلهي الحكومة بإنجازات لا اثر حقيقي لها (إتفاقية شهادات المنشأ مع الإتحاد الأوروبي) ، وسياسة التعليم الذي غادر تميزه ليقع في مدارس عامة مكتظة ، وخاصة لنخبة النخبة ، ممهدة بذلك لأجيال لا يجمعها جامع ، وتعطيها الإستثمار في الطاقة البديلة والمياه والنقل ، ما أنهك القطاع الخاص ، مكتفية بعزف لحن شراكتها غير المتحققة معه.

صندوق النقد الدولي لافساح المجال امام الحكومة الى مزيد من الاقتراض الخارجي، وما يعنيه ذلك من ابتزاز سياسي وخضوع لإملاءات صندوق النقد والبنك الدوليين، في ظل ظروف سياسية شديدة الحساسية؛ ابرزها ما يسمى بصفقة القرن وضم غور الأردن والمستوطنات للكيان الصهيوني، اما محليا فإن ارتفاع الدين يشكل عبئا اضافيا على



النفقات العامة حيث بلغت قيمة فائدة الدين العام " حكومة ومؤسسات" نحو ١,٥ مليار دينار سنويا تقتطع من جيوب المواطنين وعلى حساب الخدمات العامة.

الخبير الاقتصادي زيان زوانه

أي كانت الطريقة التي تتبعها الحكومة باحتساب دينها العام ، وسواء أدخلت دينها من المؤسسة

الخبير والناشط السياسي فهمي الكتوت

ان اموال الضمان الاجتماعي ليست صناديق سيادية، وهي اموال للعمال ومنتسبي الضمان الاجتماعي عامة، وإن تغول الحكومة على اموال الضمان نابع من هذا التصور الخاطيء، حيث بلغ حجم الاقتراض الحكومي من اموال الضمان ٦,٥ مليار دينار، وهي تلزم صندوق استثمار اموال الضمان الاجتماعي بشراء سندات خزينة بفائدة اقل بكثير من قيمتها في السوق، الامر الذي ينتقص من حقوق منتسبي الضمان الاجتماعي الذين اقلهم ارتفاع نسبة الاقتطاع الشهري من رواتبهم. فإن ما يحصل عليه المؤمن من فوائد ورواتب تقاعدية لا يتناسب مع الاشتراكات الشهرية التي تصل الى نسبة ٢١٪ من رواتب المشتركين، وان ثلث متقاعدي الضمان يحصلون على أقل من ٢٠٠ دينار شهريا.

ثانيا: ما هي دوافع الحكومة في تعديل نسبة احتساب الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي، وما هي دوافع صندوق النقد الدولي على التعديل. فمن المعروف ان قيمة الدين العام بلغ ٣١,٣٩٥ مليار دينار في شهر نيسان ٢٠٢٠ وبنسبة ١٠٧,١٪ من الناتج المحلي الاجمالي، وبعد استثناء دين صندوق اموال الضمان خفضت نظريا قيمة الدين الى ٢٤,٨٦٦ مليار دينار وبنسبة ٨٠,٥٪ من الناتج المحلي الاجمالي، والهدف من هذا الاجراء؛ خداع للرأي العام واغماض عيون المؤسسات المعنية في تصنيف ملاءة الاردن، وبموافقة



كُلاب وجامعات

المكتب الطلابي - لرابطة الشباب الديمقراطي الاردني «رشاد»

• وزارة التربية تعلن بدء العام الدراسي بلا اسس واضحة

أكد وزير التربية والتعليم تيسير النعيمي، أن الحكومة حددت الأول من أيلول/سبتمبر لبدء دوام المدارس في ضوء الحالة الوبائية المحلية الجيدة حالياً، وهو ما يتطلب بدء دوام الهيئات التدريسية للمدارس خلال العشرة أيام الأخيرة من شهر آب/أغسطس الحالي. كما قررت عدم تنظيم الطابور الصباحي في المدارس لافتاً إلى أنه تم تقليل فترة الاستراحة

وأضاف النعيمي إن «الحكومة تسعى لاستثناء فتح المدارس من مصفوفة خطة فتح القطاعات في حال لم يتم الوصول إلى المرحلة الخضراء».

وأكد أن جهود الحكومة تتركز الآن على التحضير والاستعداد للعام الدراسي الجديد والتأكد من جاهزية جميع المدارس والمعاهد والجامعات وسائر المؤسسات التعليمية وتوافر جميع المتطلبات الصحية والاحترازية لاستئناف العملية التعليمية فيها ووضع بروتوكولات لمواجهة أي تغيرات في الحالة الوبائية، مشدداً على أن هذه أولوية عاجلة للحكومة لأن سلامة البيئة التعليمية (والتي تتضمن البيئة الصفية، والمعلم، والتفاعل مع الأقران عن قرب) تشكل عناصر أساسية في تعلم الطالب

ورغم الصعوبات التي تواجه تنفيذ القرار من حيث الاكتظاظ الهائل للغرف الصفية وعدم توفر مرافق صحية كافية للطلبة فإن تنفيذ القرار سيصبح موضع شك أو صعوبة وربما خطر على صحة الطلبة، فقد اشارت التقارير الرسمية الصادرة عن مديرية الصحة المدرسية الى ضرورة توفير وحدة صحية لكل خمسين طالب وهو غير متوفر حالياً، بحسب التقارير الرسمية لان نصف المدارس تعاني من سلبية بيئية ٥٢٪ نهاية عام، وتركزت التوصيات الصادرة في التقرير الى ضرورة تنظيف ابار وخزانات مياه الشرب والحفاظ على سلامة ونظافة البيئة المدرسية زيادة عدد الوحدات الصحية وحنفيات المياه وصيانة المرافق الصحية وخطوط الصرف الصحي للمدارس، وكل هذه التوصيات بحاجة لمخصصات مالية وطرح عطاءات لتنفيذها ٢٠١٧.

• وزارة التعليم العالي تكرس أسس

القبول والاستثناءات غير العادلة

رغم الطالبات المتكرر برفع الظلم الواقع على الطلبة وانهاء نظام القبول الموحد الذي يكرس الاستثناءات والامتيازات المخالفة للدستور حيث يحصر التنافس على ٣٠٪ من مقاعد الجامعات، أكد وزير التعليم العالي والبحث العلمي، الدكتور محي الدين توك، عدم وجود تغيير في أسس ومعايير القبول الجامعي للعام الدراسي القادم.

وقال توك في تصريحات صحفية إن أعداد المقبولين ومعدلات القبول تعتمد على «الطلب»، مؤكداً أن معظم اجراءات القبول الجامعي مؤتمتة. وأشار إلى أن فتح باب تقديم طلبات الالتحاق بالجامعات سيكون بعد منتصف شهر آب، وبعد أيام قليلة من اعلان نتائج الثانوية العامة، لافتاً إلى أنه سيتم استقبال طلبات الطلبة الأردنيين والمغتربين والطلبة الوافدين في وقت واحد، باستثناء طلبة دولة الكويت حيث سيتم السماح لهم بتقديم طلبات التحاق بالجامعات لغاية نهاية دوام الأسبوع الأول من الدوام الجامعي، لكون نتائج الثانوية العامة لديهم ستصدر في الأسبوع الثالث من شهر أيلول.

وشدد توك على أن مجلس التعليم العالي لن يسمح في هذه السنة بتجاوز الطاقة الاستيعابية في مختلف الجامعات، وذلك استناداً إلى بيانات هيئة الاعتماد، مبيناً أن جامعات الأطراف تقبل أقل من الطاقة الاستيعابية، بينما تشهد جامعات أخرى اكتظاظاً.

وأكد أن مجلس التعليم العالي لن يسمح أيضاً بقبول أعداد إضافية عن الحد المسموح به في البرنامج الموازي.

وحول طبيعة التعليم في المرحلة القادمة، قال توك إن التوجّه الآن هو نحو اعتماد التعليم عن بُعد «الإلكتروني» لمساقات متطلبات الجامعة والكلية، والمساقات التي يسجل فيها أعداد كبيرة من الطلبة، فيما يكون التدريس لمساقات متطلبات التخصص وجاهياً «مباشراً».

ولفت إلى أن الامتحانات ستكون الكترونية للمساقات التي تدرس الكترونياً، والمساقات التي تُدرّس في الحرم الجامعي ستكون اختبارات في الجامعات

• طلبة جامعة اليرموك يطالبون بتوفير حزم الانترنت

اشتكى طلبة جامعة اليرموك من التكلفة العالية لحزم الانترنت التي تمكنهم من متابعة المواد الدراسية ومتطلبات المحاضرات الالكترونية رغم التزام الجامعة وتعهدتها بتوفير حزم انترنت للطلبة خلال الفصل الصيفي، واكدوا انه لم يتبق سوى ثلاثة الاسابيع عن انتهاء الفصل الصيفي وما زلنا ننتظر بان تقوم الجامعة بإرسال حزمة الانترنت لمتابعة المحاضرات والامتحانات حيث صرح الناطق الرسمي باسم جامعة اليرموك واتحاد الجامعة قبل اسبوع انه سوف يتم ارسال هذه الحزم بعد العيد، ورغم تقديم امتحانات منتصف الفصل واستمرار متابعة المحاضرات، فإن اغلب الطلاب استهلكوا أكثر من ٣ بطاقات باقل من شهر وونصف، وما زالوا بانتظار التزام الجامعة بتعهداتها.

• طالبات السكنات الداخلية وارتفاع الرسوم وصفت طالبات الجامعة الاردنية الارتفاع الجنوني في الاسعار اليومية للغرف خلال الفصل الصيفي بالفنادق

حيث أعلنت سكنات الجامعة الأردنية تكاليفها اليومية لحجز الليلة أثناء فترة الامتحانات (المبيت). عشرة دنانير في الليلة الواحدة للنظام الجديد، وستة دنانير في الليلة الواحدة للنظام القديم، بدل أن يتم ا عفاو هم منها في هذه الأيام، فإن ادارة السكنات تطبق أنظمة فندقية داخل الجامعة في الوقت الذي يعجز الطلبة واسرهم عن تأمين متطلبات الرسوم بسبب الظروف الاقتصادية الصعبة

• الجامعات لا تستجيب لقرارات الوزارة بإعادة أموال للطلبة!

قام وزير التعليم العالي الأستاذ محي الدين توك بإرسال كتاب للجامعات لإعادة جزءاً من رسوم الطلبة عن الأشهر (٣، ٤، ٥) لعدم تقديم الخدمات اللازمة لهم في تلك الفترة، وعدم استخدامهم لمرافق الجامعة، ورغم ان هذا القرار لا يعبر عن جوهر المطالب الطلابية بإلغاء الرسوم الدراسية فان ادارات الجامعة لم تقم بإعادة او ترصيد هذه المبالغ في حسابات الطلبة، بل منعت التسجيل للفصل الدراسي المقبل دون دفع الرسوم كاملة.



انفجار سياسي شدي

تقدمت بها العديد من القوى الوطنية والشخصيات اللبنانية المبدعة - وهم كثر - ، ولكن السلطة السياسية لا تلقي بالا، وتستمع لصوت واحد احد: هو الغرب الاستعماري!!

البلدان العربية المحيطة جميعها ستتأثر بما سيجري في لبنان :- الاردن وسوريا على وجه التحديد، ولكن سوريا المستهدفة والتي تقع على مرمى حجر من لبنان، ستتحمّل التكلفة السياسية الاكبر في التطورات الجارية، نحو مزيد من الحصار والقضم المتواصل لمساحاتها وثوراتها.

فماذا تقول القوى السياسية اللبنانية بعد هذا الانفجار الرهيب؟؟

عقود من الزمن فلماذا لا تعود هذه الاموال الى موطنها، للنهوض بالاقتصاد والمشاريع الاستثمارية؟؟

ولدى لبنان مخزون هائل من الغاز والنفط على ساحل المتوسط، فلماذا لا يتم استثماره واستخراجه بدلا من التواطؤ مع اعداء لبنان مقابل الرشاوي والسكوت على استثمار هذه الثروة الوطنية الاستراتيجية ؟؟

لدى لبنان قوى بشرية موزعة على قارات العالم، وطاقات ابداعية في مجالات العلوم والفنون والاقتصاد وغيرها وهؤلاء لا تتم الاستفادة من طاقاتهم الا من خلال ما يوردونه من العملة الصعبة لعائلاتهم . كثيرة هي الحلول الابداعية التي

معادية بطرق واشكال مختلفة . لا نتحدث هنا عن المساعدات العينية الضرورية، تحديدا في الغذاء والدواء، فهذا واجب تمليه الضرورات والمسؤوليات الانسانية، ولكن المحاولات المحمومة من اجل فرض وهيمنة حل واحد لا غير على لبنان تحت عنوان الاصلاحات الاقتصادية وهو قروض صندوق النقد الدولي - كما جاء ذلك على لسان ماكرون وعلى السنة مسؤولين كثر في لبنان - تابعين ومروجين.

لدى عشرات الرموز في ما بات يعرف بالطبقة السياسية في لبنان مئات المليارات المهربة، والتي تم نهبها من جيوب المواطنين اللبنانيين على امتداد

الاهالي - الانفجار الرهيب في مرفأ
لبنان اشعل انفجارا سياسيا واسعا على الاصعدة المحلية والعربية ، والدولية وبعيدا عن النتائج المأساوية الانسانية، التي تدمي القلب فإن مخاطر التوحش الامبريالي، وتربص العدو الصهيوني بلبنان اصبحت داهمة، ولم يتأخر رموز كل منها عن محاولة فرض رؤيته في ظل ظرف يعاني منه لبنان قبل الانفجار وبعده ضعفا مهلكا، وتفككا لم يسبق له مثيل على صعيد مؤسسات الدولة.

الاستهداف واضح: اخضاع لبنان بكل مقدراته لهيمنة اصحاب مشروع صفقة القرن، واستثمار غياب الدور الواجب لمؤسسات الدولة، لتحل محلها قوى دولية

الوطنية تجاه أسر الضحايا والحق العام، وصولا الى كشف كل من اهمل أو تغاضى أو أسهم في حصول الكارثة، على أن يتم فعلا سوق هؤلاء إلى العدالة وإنزال العقاب الرادع فيهم. ان هذه اللجنة المدنية المستقلة هي بمثابة الضمانة للبنانيين للوصول إلى الحقيقة والمحاسبة، ويجب أن تضم شخصيات وطنية وقانونية ومؤسسات مشهود لها بمهنتها واستقلالها وما أكثرهم وهم موجودون في قلب الانتفاضة. ويرى الحزب أن هذه اللجنة تضمن إحاطة وامتلاك اللبنانيين مجتمعين لمسار التحقيق والعدالة بعيدا عن الانحياز والتعتيم والتدويل. وهو يرى في زيارة الرئيس الفرنسي للبنان دعم سياسي لهذه المنظومة الفاسدة وتعويم لها كما فعلت القوى الخارجية عموما ومنها السلطات الفرنسية المتعاقبة طوال ٣٠ عاما حيث أشرفت على تمويل فساد هذه المنظومة ودعمها بالمال في مؤتمرات باريس ١ و٢ و٣ ، بدون ان ننسى ايضا الموقف الفرنسي المستمر باحتجاز جورج ابراهيم عبدالله ظلما بمخالفة واضحة للقرارات القضائية الفرنسية، تحت الضغط الأميركي والصهيوني.

يرفض ويدعو اللبنانيين إلى رفض أي محاولة لاستغلال الكارثة التي حلت بهم جميعا وبدون تمييز، بغية تحويل حوافز توحدهم وتضافر جهودهم وقواهم من اجل بناء مستقبل أفضل، إلى مناسبة للتشطي الطائفي والمذهبي والمناطقية والذي تحاول بعض القوى أن تحققه عبر إثارة النعرات الطائفية والمناطقية وإعادة

يجدد الحزب الشيوعي اللبناني موقفه بأن ليس بمثل هكذا نظام سياسي طائفي ومنظومة سلطوية تابعة نقاوم المشروع الأميركي - الصهيوني وبنني وطننا يليق بتضحيات شعبنا ودماء الشهداء؟ أن المهمة الأساسية اليوم أمام قوى التغيير الديمقراطي هو العمل على إسقاط هذه الحكومة وقيام حكومة مستقلة انتقالية



الانقسام المرفوض بين اللبنانيين. أن الحزب يؤكد ان الوقت الآن هو للوحدة وللتضامن الوطني وليس لأي خطاب تقسيمي أو عنصري أو إقصائي. ويرفض الحزب بالتحديد كل محاولات الاستغلال السياسي أو الطائفي لهذه الجريمة لأغراض تتصل بتعديل موازين القوى بين أطراف السلطة الداخلية خدمة لمشاريع سلطوية أو مشاريع خارجية مشبوهة، من خلال تسعير حملات التحريض والعمل على استدراج قوى الخارج.

٣. يدعو الحزب الشيوعي اللبناني - في ظل عدم وجود ثقة في المنظومة الحاكمة - إلى قيام لجنة تحقيق مدنية مستقلة عن السلطة السياسية من اجل جلاء الحقيقة من موقع المسؤولية

من خارج المنظومة الحاكمة يكون في طليعة أولوياتها تصفية النظام السياسي الحالي وبناء الدولة الوطنية الديمقراطية الحديثة القادرة على مواجهة أزمة البلاد الثلاثية الأبعاد، والمتمثلة في الانهيار الاقتصادي ووباء الكورونا والآثار الاقتصادية والاجتماعية والاعمارية والاجتماعية لانفجار المرفأ المدمر. وفي هذا الاطار يؤكد الحزب أن اللبنانيين اليوم أصبحوا أمام مفترق طرق تاريخي لا يمكن العودة من بعده إلى الوراء، وأن انفجار المرفأ قد فتح مرحلة نوعية جديدة وسرع الخيار الوحيد أمامهم الآن هو التقدم الى الأمام لبناء هذه الدولة والعقد الاجتماعي الجديد.

٢. أن الحزب الشيوعي اللبناني

الحزب الشيوعي اللبناني

يرى الحزب الشيوعي اللبناني أن الكارثة الوطنية الكبرى التي نتجت عن تدمير مرفأ بيروت وأحياء عديدة من العاصمة والتي أودت بحياة أكثر من مئة من المواطنين اللبنانيين والأجانب بالإضافة الى آلاف الجرحى، لا يمكن اعتبارها الا جريمة كبرى بحق الوطن وبحق الشعب اللبناني من قبل سلطة أمعنت في الإهمال وإنعدام الكفاءة وفي تقويض مقومات الدولة ومؤسساتها التنفيذية. في هذا الاطار، يتقدم الحزب الشيوعي بأحر تعازيه الى اللبنانيين والمقيمين الذي فقدوا أحبائهم وأقاربهم وأصدقاءهم ويتضامن مع عشرات الالاف الذين اليوم يتحملون التبعات والتكلفة الاقتصادية والحياتية لهذه الكارثة الوطنية، مؤكداً على الأمور التالية:

١. إن هذه الكارثة-الجريمة مهما كانت أسبابها المباشرة والتقنية تتحمل مسؤوليتها السياسية والادارية الحكومة الحالية والحكومات المتعاقبة ومجالسها النيابية ليس فقط منذ ٢٠١٤ بل منذ عام ١٩٩٢. انها المنظومة السلطوية المتمسكة بنظامها القاتل من يتحمل المسؤولية فهي التي جعلت الدولة مساحة للمحاصرة المذهبية والحزبية، وبتبعيتها لأوصيائها كشفت البلاد امام المزيد من التدخلات الخارجية والضغط الأميركي مما أضعف القدرة على مقاومتها وأفقدتها كل امكانيات بناء المرتكزات الاقتصادية والاجتماعية الأساسية التي تلبي احتياجات المواطنين، بما فيها القدرة على مواجهة الكوارث. وفي هذا السياق، تندرج حلقات الانهيار الاقتصادي والمالي الراهن والعجز الفاضح عن تأمين أبسط الخدمات العامة لمواجهة وباء الكورونا واستفحال أزمة الكهرباء والمحروقات، وهذه كلها مقدمات للكارثة الكبرى التي توجها زلزال مرفأ بيروت بالأمس الذي من تداعياته المزيد من الانهيار الاقتصادي والمالي. من هنا



امل في لبنان الشقيق

يوم السبت في ٨ آب في الساعة الرابعة بعد الظهر تحت هذه الشعارات، وهو يحث الشيوعيين واصدقائهم على الانخراط اليوم بكل طاقاتهم في فعاليات الاغاثة ورفع الأنقاض ومساعدة الجرحى والأهالي المنكوبين والمشردين من منازلهم، كما يدعوهم إلى أعلى درجات التأهب السياسي والتنظيمي في المرحلة الدقيقة المقبلة من اجل العمل على تحقيق الأهداف السياسية للانتفاضة، أي من أجل التغيير الذي ينقل لبنان إلى مرحلة التقدم والحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية.

إلى إعادة النبض إلى الشارع وتصعيد المواجهة في وجه المنظومة السلطوية الحاكمة من خلال طرح برنامجها البديل الرامي الى تكوين سلطة بديلة تأخذ على عاتقها مهمة الدفاع عن حقوق الشعب اللبناني عبر بناء الدولة الوطنية القادرة والعدالة على انقاض نظام المحاصصة والتبعية والارتهان الفاشل والقاتل. فالمرحلة القادمة هي مرحلة التغيير الديمقراطي وبالتالي على قوى انتفاضة ١٧ أكتوبر أن تجمع طاقاتها وجهودها وتعمل على قيام أطر سياسية موحدة لقيادة الانتفاضة في هذه المرحلة الدقيقة. وفي هذا الاطار، يدعو الحزب إلى التجمع والتظاهر في ساحة الشهداء

البلدية والكهرباء والماء خلال الأشهر المقبلة.

٦. إن الحزب الشيوعي الذي يعتبر ان المرحلة الحالية هي مرحلة التغيير الديمقراطي بامتياز يرفض رفضاً قاطعاً استغلال الكارثة لتبرير التوجه الرسمي نحو التضيق على الحريات العامة والإعلامية وعلى حقّ التظاهر والتجمع والعمل السياسي والنقابي والمدني. وفي هذا الاطار، يرى الحزب أهمية أن تكون حالة الطوارئ مؤقتة ومحدودة الصلاحيات والا تتعارض في شكل من الاشكال مع الحريات العامة والسياسية. يعتبر الحزب الشيوعي اللبناني أن قوى الانتفاضة الوطنية مدعوة اليوم

المالية والعينية والطبية والأغاثية للدول الصديقة والمؤسسات الأهلية العالمية وأفراد الجالية اللبنانية في الخارج، والتي تشكل جزءاً من التضامن الأممي مع لبنان، الذي يسعى الحزب إلى تعزيزه عبر علاقاته مع الأحزاب الشيوعية واليسارية والصديقة حول العالم.

٥. يدعو الحزب إلى التعويض المادي السريع على كافة المتضررين، وفتح الفنادق والشقق الفارغة امام المواطنين الذين خسروا منازلهم على نفقة الدولة، وتأمين دعم مادي وصحي واجتماعي في الأحياء المنكوبة، وإعفاء كل السكان في نطاق بلدية بيروت والبلديات القريبة المتضررة من كافة الضرائب والرسم

السياحية، حيث قتل اثنان... وربما ستستكمل تلك الزيارات بالمرور قرب الكرتينا المنكوبة والأشرفية التحنا وبرج حمود، ولا ننسى مقر الدفاع المدني الذي جابه النيران، أولاً، ومن ثم البيوت والمتاجر والشركات المنهارة على أصحابها، فكان نصيب عديده أن استشهد منهم من استشهد في سبيل الواجب، كما استشهد من قبلهم أطباء وممرضات في المستشفى الحكومي في بيروت قبل أن يحصلوا على ما وعدهم به رئيس الجمهورية في المقابلة التي أجراها معهم عبر السكايب (أو أي تقنية أخرى)...

تنتشر اليوم كالنار في الهشيم بسبب انعدام التدابير الوقائية الفعلية، إلا في المؤتمرات الصحفية المنقولة على شاشات التلفزيون...

ولا ننسى كيف تهمل الخطط والاقتراحات التي يتقدم بها العديدون من خارج السلطتين التنفيذية والتشريعية من أجل منع الانهيار الشامل

ودخلت إلى كل بيت وغرفة بعد أن قضى الانفجار، الذي شبّه بزلزال تفوق قوته الـ ٤,٥ على مقياس ريختر، على زجاج النوافذ وأبواب البيوت، إضافة إلى الشرفات التي انهارت والسيارات التي تطايرت أشلاًؤها.

بعد هذا الدمار العظيم اجتمع مجلس الدفاع الأعلى وأعلن حالة الطوارئ

د. ماري ناصيف - الدبس

لم تكن أصوات سيارات الاسعاف، التي كانت تنقل الجرحى إلى المستشفيات، قد خفتت بعد، ولم يكن البيروتيون قد استفاقوا بعد من هول الكارثة حتى بدأت التسريبات تنتشر كالنار في الهشيم، في محاولة لدفع المسؤولية عن هذا وذاك من الذين تقع عليهم بشكل دامغ وصريح.

كيف يمكن إبقاء آلاف الأطنان من نيترات الأومنيك داخل العنبر رقم ١٢ طيلة ست سنوات دون الشعور بمسؤولية ما يمكن أن يحدث، خاصة وأن أحد قياديي الطبقة المسيطرة تحدث، منذ مدة ليست بالطويلة وفي معرض مواجهة الكيان الصهيوني، عن أن الأمر لا يتطلب الكثير «كم صاروخ من عندنا زائد حاويات الأمونيا في حيفا، نتيجتهم قنبلة نووية». على ما يبدو لم يسمع أحد الحديث أو أنه سمعه وتغاضى عنه ولم يحاول من بيدهم القرار الأمني والقضائي، والسياسي خاصة أن يذكروا أو يتذكروا أن «القنبلة النووية» الموقوتة قابضة في العنبر رقم ١٢... بل الأنكى من هذا وذاك أن المسؤولين عن سلامة المرفأ هم من أعطى أمر «تحصين» العنبر المذكور، فأشعلوا الشرارة التي تحولت إلى حريق تآخروا في طلب عناصر الاطفاء لحصره، وهكذا حصد الفساد والاستهتار عشرات القتلى وآلاف الجرحى وأتى على الأخضر واليابس، محولاً العاصمة إلى ركام، بدءاً بأحواض المرفأ والمنطقة الشعبية المحيطة ووصولاً إلى كل حي وبناء في بيروت وضواحيها... هذا، عدا عن النتائج اللاحقة لانفجار ٢٧٠٠ طن من المواد السامة التي انتشرت في الهواء



اقتصادياً واجتماعياً ومالياً، بينما يستمر نهب البنزين والمازوت والفيول من قبل بعض المحاسيب، ومع «السلة الغذائية المدعومة». بل، لا ننسى ذكر كيف يجد مجلس الوزراء الوقت فقط لإقرار ١٥ فرعاً جديداً لبعض الكليات في الجامعة اللبنانية، وبالتساوي بين المناطق ذات الصبغات الطائفية المختلفة، ولا يجدون لها الوقت من أجل الاعتناء بشؤون المواطنين.

بكل الأحوال، كل هذه التساؤلات لم تعد ذات قيمة في ظل الجريمة الكبرى التي ارتكبت بحقنا بالأمس والتي لا يمكن لأي كان من المسؤولين التعويض عنها ب«الزيارات» التي انطلقت قبل ظهر اليوم إلى المرفأ والأسواق والبازرة

ونزول الجيش «لحماية العاصمة»... وهي أمور لم نفقه معناها ولا ضرورتها. حماية العاصمة ممن؟ ومن ماذا؟ هل هناك أشياء أخرى مخبئة؟ وماذا ينتظر أبناء بيروت، خاصة في الأحياء الشعبية، أكثر مما يعانون، بعد أن قتل الأبناء وانهارت المنازل وحل الخراب الكامل على ما تبقى لهم من متاع الدنيا... فاكتمل النقل بالزعرور، بعد أن تمت مصادرة جنى عمرهم من قبل بعض المسؤولين في مؤسسات الدولة بالتواطؤ مع المصارف، وبعد أن طال الصرف الكيفي مئات الآلاف من بينهم، وبعد أن اقترب سوء التغذية الممهد للمجاعة من عدد كبير منهم؛ هذا، عدا مشكلة جائحة الكورونا التي

لكل ذلك وغيره الكثير، نقول أن هذه الجريمة التي ارتكبت بحقنا، نحن الشعب اللبناني الذي حمل السلاح مراراً وتكراراً دفاعاً عن الوطن وفي المقاومة الوطنية ضد العدوان والاحتلال الصهيونيين، رغم كل الجراح التي تركتها قنابل السلطة ورصاصها في العديد منا، منذ العام ١٩٤٦ عندما قتلت وردة بطرس عمداً، ومن بعده في المظاهرات الطلابية، وكذلك في ٢٣ نيسان ١٩٦٩ ومظاهرات مزارعي التبغ وعمال غندور، وخاصة على حواجز القتل الطائفي وبفعل القنص والقصف المدفعي، أن هذه الجريمة هي جريمة ضد الإنسانية، بل جريمة إبادة جماعية... لذا، لن نسمح بأن تمر مرور الكرام وأن يجري لفلقة التحقيق بها كما في كل الجرائم السابقة. أقول ذلك وأنا لا أستبق الأمور، بل أحذر من محاولة اللفلة، خاصة بعد أن بدأت التسريبات التي أشرت إليها في بداية حديثي. فلنكن متيقظين. ولنستعد للنضال الذي لا بد منه حتى لا تهدر دماء الشهداء مرة ثانية!



بعد قبول المحكمة طلب الإعسار

«لا فارج» تتصل من الالتزامات والاتفاقيات مع البلدية والنقابة



الاهالي - خاص - قبول المحكمة طلب الاعسار الذي تقدمت شركة مصانع الاسمنت الاردنية «لافارج» سيمكن الشركة من عدم الوفاء بالتزاماتها .

في مذكرة التفاهم مع المجلس البلدي التي حصل بموجبها المجلس البلدي امتيازات والمقدرة بحوالي ٤٠٠ دونم اضافة لمبلغ مالي تم الاتفاق عليه سابقا من جهة كما سيمكن الشركة من جهة ثانية التنصل من التزامها بالنظام الخاص المعمول به في الشركة والمؤكد عليه باتفاقيات جماعية تجاه العاملين والمتقاعدين كما يعطي الحق للشركة بانهاء خدمات ٣٢٤ عاملا ممن لا زالوا على رأس عملهم او تعديل عقودهم سيما ان الشركة اقدمت على استغلال جائحة كورونا بالتنصل من الاتفاقيات الجماعية مع النقابة العامة والمتعلقة بالتأمين الصحي للمتقاعدين مما استدعى من النقابة التقدم بشكوى رسمية الى وزارة العمل التي طالبت ادارة الشركة بتصويب اوضاعها والالتزام بالنظام الخاص المعمول به والمتضمن تعويضات العاملين الاضافية في حال الاستغناء عن خدماتهم والذي لم تتمكن الشركة من التنصل منه بقرار المحكمة الصناعية.

الاستحقاقات الوطنية والعمالية

هي التي دفعت

لافارج بالتقدم بطلب الاعسار

امام هذه الاستحقاقات وفي محاولة من الشركة للتحلل من التزامها تقدمت بتاريخ ٧ / ٢٠٢٠ بالتقدم بطلب تطبيق قانون الاعسار رقم «٢١» لسنة ٢٠١٨ مستغلة تداعيات جائحة كورونا التي حالت دون تنفيذ خططها بسبب التوقف الجزئي للانشطة التشغيلية مما جعلها غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها تجاه موظفيها والمتقاعدين مما يؤشر انها ستتخذ الموافقة ذريعة للتكرار لحقوق العاملين مع ان المادة ٤٠ من قانون الاعسار تعتبر اجور العاملين ومستحققاتهم الناشئة عن انتهاء خدماتهم والتعويض عن الفعل الضار الذي تسبب به المدين تغطي قبل اشهر الاعسار مع العلم ان الخسائر التي اعلنت عنها الشركة لا تشكل ذرائع واقعية لتطبيق قانون الاعسار لان طلب تقديم تطبيق الاعسار جاء بمعزل عن المركز المالي سواء المتعلق بالاصول «اراضي الفحيص» او التراكمات الرأسمالية التي حققتها

لتنحدر عليها متحررة من الالتزام في مذكرة التفاهم مع مجلس بلدية الفحيص اما من خلال بيعها او باستثمارات جديدة تعتمد عليها بدون تنفيذ الالتزامات والاستحقاقات التي تفرضها عليها القوانين الاردنية.

تبين الوقائع ان الادارة التنفيذية الجديدة للشركة (وهي ادارة اردنية برئاسة الدكتور جواد عناني) انها منذ بداية تسلمها مهامها ليست راضية عن الاتفاقية السابقة مع البلدية برغم انها لم ترفضها علنا وناورت كي لا توقع الاتفاقية لانها كانت تحضر ملف الاعسار لتقدمه للمحكمة ليصبح جزءا من الملف بيد القضاء وعلى ذلك ستلجأ الشركة اعتمادا على الاعسار بتصفية بعض الاصول لاطفاء بعض الديون من جهة واعادة هيكلة الشركة لطمأنة الدائنين الذي لهم حقوق عليها من جهة ثانية والتي ستطالب حقوق العاملين والاراضي التي يقيم عليها المصنع واستخدامها اي ان الشركة ستنظم الاراضي حسب الاتفاق مع البلدية كما كانت في المشروع السابق مع بعض التعديلات ولكن دون الامتيازات التي كانت قد حصلت عليها البلدية في مذكرة التفاهم وعلى ذلك ليس امام المجلس البلدي الا الاستفادة من الفترة المتاحة لاستئناف قرار المحكمة وذلك بالتوضيح للمحكمة ان المشروع الذي تضمنته الاتفاقية السابقة كفيل باخراج الشركة من ازمته المالية وبذلك يتم ابطال قرار الاعسار.

الشركة خلال العقد الموقرة بما يقارب مليار ونصف الميار دينار ، وبرغم المحاذير التي تقدمت بها قوى عمالية (النقابة العامة لعمال البناء كتلة الوحدة العمالية ومجلس بلدية الفحيص وقوى المجتمع المدني) التي طالبت بعدم تطبيق قانون الاعسار مبينة الاسباب الموجبة لرفض الطلب والمتعلقة بمشروع تطوير الاراضي المقام عليها المصنع والتابعة له وهي من الاستحقاقات المترتبة على الشركة للحكومة وبلدية الفحيص التي اغفلت قيمتها من التكاليف الثابتة والمقدرة قيمتها بما يقارب ملياري دينار في عملية خصخصة المصانع في العام ١٩٩٨ كما اوضح تقرير اللجنة الملكية لتقييم عملية الخصخصة في العام ٢٠١٣ التي مكنت «لافارج» من امتلاك ٥٠,٢٪ من رأس مال شركة الاسمنت الاردنية بعد بيع الحكومة ما نسبته ٣٦٪ من حصتها بمبلغ ٨٠ مليون دينار حققت الشركة ارباحا في السنة الاولى بعد الخصخصة ما قيمته ٢٤٠ مليون دينار.

كما تبين ان الشركة تستطيع تغطية الصعوبات المالية من اموال الاحتياطي الاجباري والذي يصل الى ٣٠٠ مليون فبالثالي الصعوبات المالية الناتجة عن تراجع مبيعات الشركة بعد التراخيص لمصانع جديدة لنهت احتكار «لافارج» وخفضت من الارباح، فما الداعي للجوء لتطبيق قانون الاعسار سوى انه مؤشر للتحرر من التزامات ملف الاراضي



بعد قبول طلب إعسار شركة «لا فارج» الفحيص تواصل الدفاع عن حقوقها ومستقبلها

د. سليمان صويص



تدعي شركة لافارج للإسمنت بأن جائحة كورونا، وما صاحبها من توقف للنشاطات، كانت وراء تقديمها لطلب الإعسار في ٢٠٢٠/٧/٦. لكن العديد من المراقبين يؤكدون بأن الجائحة ما هي إلا ذريعة استغللتها الشركة؛ إذ أن العديد من المؤشرات تؤكد بأن توجهها لطلب الإعسار كان قد بدأ قبل ذلك بوقت طويل. والدليل، من بين أدلة عديدة، أن طلب الإعسار لشركة كبيرة مثل لافارج يحتاج إلى إعداد قد يأخذ أشهر تصل إلى ستة بسبب الحاجة لحصر ممتلكات وديون الشركة، وكل ما له علاقة بالتزاماتها المالية تجاه الآخرين (قائمة الدائنين المنشورة في «الرأي» ٨/٦ وصلت إلى ١٤٠٥ أسماء).

في ضوء ذلك يتضح مدى التضليل والخداع اللذين انتهجتهم الشركة في تعاملها مع بلدية الفحيص. فمن المعروف أن مفاوضات كانت تجري بين الطرفين - تحت رعاية وإشراف الحكومة، وهي مفاوضات قطعت شوطاً متقدماً حسبما تؤكد مذكرة بعثت بها بلدية الفحيص إلى رئيس الوزراء بتاريخ ٢٠٢٠/٧/١٣. جاءت تلك المفاوضات على قاعدة المحددات والشروط (لأية مشاريع مستقبلية) التي وضعتها الفحيص من خلال «حوار مجتمعي» أشرفت عليه البلدية العام الماضي، وقدمت من خلال «مخرجات» ذلك الحوار «رؤية الفحيص للإستخدامات المستقبلية للأراضي المقام عليها مصنع الإسمنت»، مثلما طلبت الحكومة من البلدية في وقت سابق من العام الماضي.

هذه المنهجية التي سارت عليها بلدية الفحيص (وهي منهجية تعتمد القوانين والأنظمة واحترام حقوق ومصالح جميع الأطراف) لاقت إعرافاً ومقاومة من جانب إدارة شركة لافارج وبعض الأوساط المتنفذة؛ لأنها، ببساطة، سوف تفرض على الشركة تنفيذ التزاماتها، وفقاً للقانون، ومن بينها إعادة تأهيل الأراضي التي دمّرتها الشركة لأغراض صناعة الإسمنت. فالهدف الذي كانت ولا تزال تسعى إليه شركة لافارج هو التوصل مع البلدية إلى «صفقة» غامضة - وليس إلى «اتفاقية» واضحة المعالم، يتم بموجبها انتزاع «قرار تنظيم الأراضي» من البلدية، مقابل وعود لا أساس صلب لها، يمكنها من التهرب من الإستحقاقات التي تفرضها عليها القوانين والأنظمة. لذلك، ليس من المبالغة في شيء القول بأن لافارج كانت تخطط لسيناريو الإعسار منذ أمد طويل. لأن مثل هذا الطريق يساعدها في تحقيق ما تريده بواسطة القضاء؛ وبذلك تقفز عن القوانين واستحقاقاتها فيما

يسمى؟

منذ اليوم الأول لورود المعلومات عن تقديم طلب الإعسار، تحركت الفحيص بكافة مكوناتها الإجتماعية للمطالبة برفض الطلب؛ إذ أصدرت مؤسسات المجتمع المدني والعديد من الجمعيات العشائرية بيانات تعلن فيها رفضها للإعسار، والمطالبة بعدم قبوله للحيثيات التي أوردنا بعضاً منها؛ وأطلقت مجموعة «عريضة» مشابهة إلى رئيس الحكومة للتوقيع عليها إلكترونياً حظيت بألاف التوقيعات. وبعد قبول محكمة السلط لطلب الإعسار، خرجت مظاهرة عفوية في الفحيص مساء اليوم التالي من إعلان القبول (٢٠٢٠/٧/٢٧) تؤكد على حق المدينة المطلق في تحديد مستقبل أراضي الفحيص المقام عليها مصنع الإسمنت. وتحركت بلدية الفحيص على عدة صعد من أجل التحضير للمعركة القانونية العتيدة؛ كما خاطبت مؤسسات المجتمع المحلي وزير البيئة من أجل تحديد قيمة إعادة تأهيل الأراضي، والطلب منه إبلاغ وكيل الإعسار بذلك وتسجيل المبلغ المطلوب لذلك على ذمة شركة لافارج الملزمة بإعادة تأهيل الأراضي وفقاً للقانون. والسؤال الذي يطرح الآن بقوة: ما هو مصير «المسار التفاوضي» بين البلدية والشركة؟ هل ستعيد مناورات لافارج وحيلها القضائية برمتها إلى نقطة الصفر؟ وما هو موقف الحكومة التي تمتلك - من خلال مؤسسة الضمان الإجتماعي - نحو ٢٠٪ من أسهم الشركة؟

لكن الفحيص في معركتها هذه لا تدافع عن نفسها فقط، بل عن الوطن ومقدراته. ولا ننسى بأن حفنة من تراب الفحيص موجودة في كل بيت أردني شيد من الإسمنت. تناشد الفحيص أبناء وبنات الأردن وجميع القوى الحية من أحزاب ونقابات ومؤسسات مجتمع مدني للتضامن مع الفحيص وحقوقها، ومع شريحة مهمة من عمال الوطن الذين أصبحوا محرومين من العلاج والدواء والرعاية الصحية وأصبح الغموض يحيق بمستقبلهم ومستقبل عائلاتهم. إن مستقبل مدينة أردنية متميزة عانت طويلاً من التلوث البيئي وقدمت الكثير للوطن على مدى ٦٥ عاماً، وحيات آلاف العمال والموظفين أهم من إنقاذ شركة خاصة أجنبية حققت الأرباح الطائلة على حساب الوطن... ولا تزال تطمع بالمزيد من خلال المتاجرة بأراضي الآباء والأجداد للخروج من «إعسارها»!

يتعلق بأراضي الفحيص المقام عليها مصنع الإسمنت.

أولى نتائج الإعسار كانت توقف البنوك وشركات التأمين صرف التأمينات الصحية لما يزيد عن ٨٥٠٠ متقاعداً من الشركة، وكذلك ما تبقى من موظفين في الشركة - بعدما سرّحت المئات منهم في الأعوام الماضية. وهذا جزء من الأهداف التي ترمي إليها لافارج من وراء الإعسار؛ أي التخلص، أو على الأقل تقليص التزاماتها تجاه هؤلاء الموظفين، وبالتالي خفض «إعبائها» المالية!

لكن السؤال الذي يطرحه العديد من المراقبين هو: هل حقاً تعاني لافارج من الإعسار، أم أن الأمر يتعلق بفساد (كما كشف الأستاذ محمد داودية في ٢٠٢٠/٧/٢٤)، وسوء إدارة وهدر لأموال الشركة؟ صحيح أن أوضاع الشركة كانت في تراجع منذ ان أصبحت المنافسة شديدة في سوق الإسمنت الأردني بعد الترخيص لأربع مصانع جديدة للإسمنت من قبل الحكومة منذ عام ٢٠١٠؛ لكن في ظل هذه الأوضاع: ما هو التفسير للرواتب والمكافآت الخيالية لأعضاء الإدارة العليا في الشركة التي لم تأخذ بعين الاعتبار مصالح المساهمين في الشركة والديون المتركمة عليها؟

التفاصيل كثيرة؛ وليس أقلها، على سبيل المثال، بأن أراضي الفحيص عند بيع أسهم شركة مصانع الإسمنت الأردنية لشركة لافارج الفرنسية عام ١٩٩٨ (بموجب عملية الخصخصة) سُجّلت قيمتها (صفر) دينار؛ لكن بعد ٢٢ سنة من التجريف والتعدين الجائر أصبحت قيمتها، بقدرة قادر، ١١٩ مليون دينار، كما هو وارد في بيانات الشركة! إذا لم يكن هذا فساداً، فماذا



دائرة اللاجئين الفلسطينيين (عودة) حشد

اطلاق مشروع الاستعمار الاستيطاني في كافة الاراضي المحتلة عام ٦٧ بما فيها القدس العاصمة الابدية لدولة فلسطين

عملية هدم ذاتي ووزعت ٥٣ اخطارا بالهدم ووقف البناء.

٤ - تم الاستيلاء في بيت لحم على مئات الدونمات من اراضي قرية كيسان ٣٢٧ دونما لاقامة وحدات استيطانية لتوسيع مستوطنة (ايبي هناحل) و ٧٠٠ دونم في محيط قرية فراسين في منطقة يعبد غرب جنين وهدم منشآت وابار مياه بالقرية بهدف تهجير واقتلاع الفلسطينيين من اراضيهم.

وفي ظل ما يجري من ضم فعلي على الارض للاراضي الفلسطينية المحتلة ندعوا الدول العربية لتحمل مسؤوليتها الوطنية والقومية ووقف والغاء كافة المعاهدات الموقعة وعمليات التطبيع الجارية ونتوجه للدول الاوروبية بوقف كافة اشكال التعامل مع الكيان الغاصب تماشيا مع مواقفها المدينة للاحتلال ليخضع لقرارات الشرعية الدولية وتنفيذها من اجل عودة اللاجئين الفلسطينيين الى ديارهم التي هجروا منها عام ١٩٤٨ واقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس.



صلاحيات الضم والتصرف بالحرم الابراهيمي.

ومن عمليات الضم لهذا الاسبوع:-

١ - وافقت حكومة الاحتلال على بناء الف وحدة استيطانية على ارض وقرى الطور - عناتا - العيزرية وابو ديس في المنطقة المسماة (E١) ضمن مشروع القدس الكبرى.

٢ - بناء مشروع ضخم شرق القدس على حساب المنطقة الصناعية من فنادق ومحال تجارية على مساحة ٣٠٠ الف متر مربع.

٣ - خلال النصف الاول من هذا العام تم ٧٤ عملية هدم منها ٣٠

بتمزيق الضفة الغربية وفصل شمال ووسط الضفة عن جنوبها ويمنع قيام دولة فلسطينية متصلة وقابلة للحياة، وكذلك يتم تنفيذ مخطط الضم في عملية التوسع الاستيطاني في مدينة الخليل التي تم ضم الحرم الابراهيمي الى بلدية الاحتلال وفصله عن بلدية الخليل مع الاستيلاء على مساحات كبيرة من الاراضي والشروع في بناء مستوطنات جديدة او توسع للمستوطنات القائمة وفرض القوانين الاسرائيلية بعد ان تم منح مجلس التخطيط الاعلى الاسرائيلي

الرفيق محمد حمو: مسؤول دائرة اللاجئين

ان ما يروج له اعلاميا من خلال الصهاينة والامريكان وبعض الاعلام الرجعي العربي بايقاف عملية الضم الصهيونية لاراضي الاغوار المحتلة ما هو سوى ذر الرماد بالعيون، لأن ما يجري على الارض من استيلاء على اراضي بمئات الدونمات لبناء المزيد من المستعمرات الاستيطانية في كافة ارجاء الاراضي الفلسطينية المحتلة عام ٦٧ وخاصة في مدينة القدس المحتلة وضواحيها واصدار اوامر هدم المنازل التي تنفذ فورا ويجبر الاهالي على هدم منازلهم بايديهم لعدم مقدرتهم على دفع تكاليف الهدم لصالح الكيان الغاصب مما يؤدي لتهجير الفلسطيني من القدس وقراها الى مناطق اخرى وفي سياق ضم الكتل الاستيطانية في محيط القدس الى المدينة لتوسيع حدودها وصولا لما تسميه اسرائيل (القدس الكبرى) وكخطوة اولى في عملية الضم وتطبيق رؤية الرئيس الامريكى ترامب - نتنياهو

دائرة اللاجئين الفلسطينيين «عودة»

وكالة الغوث الدولية (الاونروا) المطلوب استدامة التمويل وعدم تقليص الخدمات

في قطاع غزة المحاصر وكذلك نواياها في تغيير اسماء ٥٠ مدرسة تحمل اسماء شهداء عرب وفلسطينيين بما ينطوي على هذه الاجراءات من مخاطر تستهدف اللاجئين الفلسطينيين وحق العودة الى ديارهم وان ممارسة هذه الاجراءات هي سياسة خضوع للاملاءات الصهيونية الامريكية التي تستهدف تصفية وكالة الغوث والقضية الوطنية الفلسطينية والحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني الذي ما زال متمسكا بالعودة.

العامة للامم المتحدة ولمواجهة الخطط الامريكية - الصهيونية الهادفة الى انهاء والغاء وكالة الغوث (الاونروا) لا بد لجامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الاسلامية ودول عدم الانحياز ان تلعب دورا هاما في مواجهة تصفية الاونروا وخاصة بعدما حصلت على تأييد غالبية الدول الاعضاء في الامم المتحدة بالاستمرار بعملها ودعمها ماليا. ويجب مواجهة ادارة وكالة الغوث الدولية في برامجها الهادفة الى تقليص الخدمات الاساسية للاجئين الفلسطينيين وخاصة

وكالة الغوث الدولية من الابتزاز المالي والسياسي من قبل الادارة الامريكية والصهيونية. وقد اصدر مجموعة من السياسيين والدبلوماسيين الدوليين بيانا يساند استمرارية عمل وكالة الغوث الدولية (الاونروا) مع التأكيد على ثقة غالبية دول العالم بوكالة الغوث ودورها الهام في تقديم الخدمات لملايين اللاجئين الفلسطينيين وعلى قاعدة استمرارية دور الوكالة. الصراع الفلسطيني الاسرائيلي قائم وهذه احدى مسؤوليات الجمعية

الاهالي -شهدت الآونة الاخيرة سلسلة من الاجتماعات والمؤتمرات الدولية والعربية بحثت في تداعيات الازمة المالية التي تعيشها وكالة الغوث الدولية (الاونروا) منذ سنوات وتفاقت مع اجراءات الادارة الامريكية بايقاف دعمها المالي المقدر ٣٦٠ مليون دولار واجمعت هذه اللقاءات على ايجاد طريقة دائمة من قبل الامم المتحدة لاستدامة تمويل (الاونروا) بحيث يصبح جزءا من دعمها من موازنة الامم المتحدة الى جانب استمرار المنح الدولية المالية من اجل حماية



تونس: «حكومة الرئيس ٢» . . سعيد يصعد المواجهة مع البرلمان!

فؤاد محبوب

تكليف المشيشي حشر «النهضة» والائتلافات القريبة منها في زاوية ضيقة، إذ جعلها أمام خيارين أحلاهما مر!

أبدت غالبية الأحزاب الأساسية في تونس، ترحيباً حذراً بقرار الرئيس قيس سعيد تكليف وزير الداخلية هشام المشيشي (٧/٢٥)، وهو من الكفاءات المستقلة في الإدارة التونسية، تشكيل حكومة جديدة خلفاً لحكومة إلياس الفخفاخ المستقيلة. إذ تم تكليفه من خارج دائرة الترشيحات التي قدمتها الأحزاب والكتل البرلمانية، مما شكل مفاجأة لأغلب تلك القوى.

ويُنظر للمشيشي باعتباره مقرباً من سعيد، وكان مستشاراً له في السابق. كما كان عضواً بالهيئة الوطنية لمحاربة الفساد التي تشكلت عقب ثورة يناير ٢٠١١. كما يُنظر إليه على أنه رجل قانون، وليست له خلفية اقتصادية، في وقت تعاني «المالية العامة» وضعاً حرجاً للغاية، وتحتاج فيه البلاد لإصلاحات عاجلة يطالب بها المقرضون الدوليون. لكن البعض رأى في تكليفه رداً مباشراً على تصريحات للغنوشي، اعتبر فيها أن «تونس بحاجة إلى رجل اقتصاد، وليس رجل قانون لرئاسة الحكومة».

ويأمل التونسيون أن يضع اختيار المشيشي (٦٦ عاماً)، حداً لأزمة سياسية تعصف بتونس، في ظل وضع اقتصادي خطير مع توقعات بنسبة انكماش في حدود ٦,٥٪، وزيادة متوقعة لنسبة البطالة إلى أكثر من ٢٠٪، وتصل هذه النسبة إلى ٣٠٪ في بعض المناطق. وفي الأسابيع الأخيرة، شهد جنوب البلاد تحركات احتجاجية ضد البطالة وسياسة التهميش. علماً أن الحكومات المتعاقبة ما بعد الثورة، عجزت عن «التخفيف من البطالة واختلالات التنمية بين المناطق والتضخم المالي والعجز التجاري»، حسب قول «الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان».

موقف الأحزاب؟
بخلاف «حركة الشعب» (القومية) الشريك في الحكومة المستقيلة، والتي أبدت موافقتها الرسمية على تعيين المشيشي، فإن باقي الأحزاب التونسية «رحبت بتحفظ». وقال حزب «التيار الديمقراطي» الشريك في الحكومة المستقيلة أيضاً، إنه «سيعلن موقفه رسمياً بعد لقائه بالمشيشي».

كما قالت «حركة النهضة» بأنها «ستحدد موقفها النهائي من المشيشي بحسب طريقتة في إدارة المشاورات». لكنها دعت، في الوقت نفسه، إلى حكومة «وحدة وطنية سياسية»، وليس حكومة كفاءات، وهو ما يتعارض مع نوايا الرئيس سعيد ورجله المكلف. أما حزب «قلب تونس»، فإنه لم يُبدِ اعتراضاً على تكليف المشيشي. لكن رئيس كتلة الحزب البرلمانية قال: «سنتابع هذا التحول الذي جاء خارج مسار المشاورات، ليس لدينا أي تحفظ على شخص المشيشي. نتمنى أن يحقق الاستقرار السياسي اللازم للانصراف إلى ما ينفع الناس...».

الموقف الواضح بجلاء جاء من سيف الدين مخلوف، القيادي في «ائتلاف الكرامة» (المتشدّد) والمُقرب من حركة النهضة، حيث اعتبر أن «رئيس الدولة تحوّل إلى عبء حقيقي على الانتقال الديمقراطي في تونس!». كما يمكن اعتبار الهجوم الذي شنّه عدد من نواب النهضة على رئيس الجمهورية، بمثابة مؤشر

على شعور الحركة بأن سعيد قد «انضم إلى الجبهة المعارضة لاستمرار حركة النهضة في المشاركة في الحكم». وأعرب مراقبون عن اعتقادهم أن اختيار المشيشي رفع من درجة القلق السياسي الذي بات ينتاب النهضة ورئيسها الغنوشي؛ باعتبار أن «قرار التكليف حشرها هي والائتلافات القريبة منها، في زاوية ضيقة جعلتها أمام خيارين أحلاهما مر».

ويتعلق الخيار الأول بقبول المشيشي، والتصويت لصالح فريقه الحكومي الذي سيُنشئه، بغض النظر عن توجهاته السياسية وأولوياته الاقتصادية والاجتماعية، في وقت تبدو فيه «النهضة» مترددة وحذرة في التسليم للرئيس سعيد بقيادة السلطة التنفيذية بشقيها: الرئاسة والحكومة، بعد أن ظلت خلال عشر سنوات تقريباً تفرض شروطها، وتضع الحكومة تحت إمرة البرلمان. بينما يتعلق الخيار الثاني برفضه، وإسقاط حكومته في البرلمان، وبالتالي تحمل النتائج المترتبة على ذلك، والذهاب نحو حل البرلمان والانتخابات المبكرة. وهو خيار لا تحبذه، لا النهضة، ولا أغلب أحزاب ونواب البرلمان.

أبعاد أخرى للتكليف!
والى ذلك، فقد أعرب البعض عن خشيتهم من أن اختيار المشيشي يكشف عن رغبة الرئيس التونسي في الابتعاد عن الأحزاب في «حكومة الرئيس ٢»، بعد أن فشل رهانه عليها في بناء حكومته الأولى على قاعدة «مقاومة الفساد»، ليكتشف في الأخير أن رئيس الحكومة نفسه «تثار حوله شكوك الفساد»، على نحو كان سيضر ب«مصداقية الرئيس ووعوده وشعاراته». ويذهب بعضهم حد القول إن الرئيس يسعى لتهميش الأحزاب في المرحلة القادمة، من منطلق أن التونسيين «يكفيهم ما تحمّلوا من صراعاتها وتصفية الحساب فيما بينها»، ولعل ذلك يقربه من تحقيق ما كان يدعو إليه من فكرة «التمثيل الشعبي المباشر!». والأهم والأخطر من ذلك، هو أن يبادر إلى إجراء استفتاء شعبي لتغيير النظام السياسي، و«الخروج به من نظام برلماني، (يراه مشوهاً)، إلى نظام رئاسي مباشر»، يمكنه من لعب دور أكبر في تنفيذ أفكاره بشأن الملفات الاقتصادية والاجتماعية.

بعد لقائه أرملة البراهمي.. هل هي القطيعة بين سعيد و«النهضة»؟

في ذكرى اغتيال القيادي (اليساري القومي) محمد البراهمي، الذي حدث في ٢٥ تموز/ يوليو ٢٠١٣، التقى الرئيس قيس سعيد أرملة، مباركة عواينية، النائب السابق في البرلمان التونسي. وذكر أنه اطلع منها على «آخر المستجدات المتعلقة بقضية الاغتيال، والعراقيل التي حالت دون الكشف عن الحقيقة». وأكد لها حرصه على أن «توفر الدولة كل إمكانياتها لكشف الحقيقة كاملة»، فيما يتصل باغتيال البراهمي، وكذلك بالقيادي اليساري البارز شكري بلعيد، قبله، مُجدداً حرصه على «تطبيق القانون على الجميع دون استثناء».

ورأت أوساط سياسية تونسية أن هذا اللقاء يُعدّ «رسالة مباشرة إلى النهضة» التي كانت تعتقد أن القضية قد طويت، وكأنها قضية عادية وليست قضية سياسية، «يرتهن استقرار تونس على فك غموضها ومعاينة المنفيين وداعميهم». وبعد اللقاء، أصدرت «النهضة» بياناً هاجمت فيه إعادة فتح الموضوع وما أسمته «التوظيف الإعلامي والاستثمار في قضية

الاغتيالات، والحلول مكان الهيئات القضائية المعنية وإطلاق الاتهامات جزافاً».

ومثلت قضية الاغتيالات التي حدثت خلال حكم «الترويكا» المهيمن عليه من «النهضة» (٢٠١٣)، من دون أن يتم الكشف عن المنفيين والجهات التي تقف وراءهم، عامل ضغط قوي على «النهضة» وقادتها في حينه، أدت إلى تقديمها تنازلات، بينها القبول بتشكيل حكومة وحدة وطنية، وسط اتهامات لها ب«التدخل في المسار القضائي لإفراغ القضية من بعدها السياسي».

وأضافت المصادر أن إثارة الرئيس سعيد حالياً هذه القضية يشكل مؤشراً على أن المواجهة بين مؤسسة الرئاسة وحركة النهضة، باتت وشيكة بسبب اختلافات كثيرة في المواقف والتحالفات والصلاحيات وفي مقاربة الحل لأزمات البلاد. وقالت المصادر إن نهاية حكومة الفخفاخ المحسوبة على الرئيس، «دشنت مرحلة القطيعة بين سعيد والنهضة»، بعد أن بذلت الأخيرة ما في وسعها لإسقاط الحكومة وتفكيك التحالف الحزبي الداعم لها.

وكان الرئيس سعيد أثار قبل ذلك، مسألة إخفاء ملف قضائي يتعلق بحادث سيارة لوزير نهضوي فيه «تدليس وتستر على تفاصيل القضية»، في حركة قال مراقبون إن الهدف منها توجيه إشارات قوية للنهضة مفادها أن «رئاسة الجمهورية ستفتح كل الملفات مثار الشكوك وستحرر القضاء من الضغوط والتوظيف السياسي».

وبات الحديث عن المواجهة بين مؤسسة الرئاسة ورئاسة البرلمان شائعاً في الساحة السياسية التونسية، فقد حذر أحمد نجيب الشابي، السياسي المخضرم والمعارض البارز في العهد السابق، من أن تقود الخلافات بينهما إلى مواجهة حامية. وحمل الشابي «الإسلام السياسي» مسؤولية «الأزمة السياسية منذ سنة ٢٠١١، ومصادرة الدولة وإخضاعها إلى المحاصصات الحزبية»، إلا أنه تمنى على رئيس الدولة «ألا يتزعج هذا الصراع، وهو المحمول على صيانة وحدة البلاد وسلامتها وحرية أبنائها، وصون أمنها القومي من كل تهديد».

وفي مقابل هذا التصعيد، تعمل النهضة على التهدئة بكل الطرق. وجاء في بيان لها (٧/٢٥)، أنها «تؤكد دعوتها كل مكونات الساحة السياسية إلى التهدئة والحوار، وإلى الالتزام بنهج التوافق ودعم مقومات الوحدة الوطنية وعوامل الاستقرار، وتجنب التحريض ونزوعات الإقصاء».

وتساءل مراقبون، هل تنفع دعوات التهدئة هذه بعد الهجوم الذي يشته أنصار النهضة، عبر مواقع التواصل الاجتماعي، على الرئيس سعيد والتشكيك في خبراته وقدرته على إدارة الملفات، وخاصة الملف الخارجي الذي حاول فيه الغنوشي التعدي على صلاحيات الرئاسة، وفرض أجنداث إقليمية على تونس.

لكن الرئيس التونسي ردّ بقوة، وعمل على الإمساك بمختلف الملفات الدبلوماسية، وآخر خطواته كانت إقالة وزير الخارجية، لقطع الطريق أمام أي رخاوة في الموقف التونسي من الملف الليبي، بوصفه قضية حساسة، يمكن أن تستغل «النهضة» للتدخل، وجرّ تونس إلى سياسة المحاور!

هل يمكن للدولة الواحدة أن



إبراهيم أبراش - كاتب فلسطيني

طرح فكرة الدولة الواحدة ثنائية القومية كما يقترح مثقفون ومحليون سياسيون ويهدد سياسيون وقيادات في السلطة ومنظمة التحرير كرد على تعنت إسرائيل ووصول خيار حل الدولتين لطريق مسدود مغامرة غير مضمونة النتائج، صحيح أن إسرائيل رفضت سابقاً هذا الحل ولكن ماذا لو قبلت إسرائيل بحل الدولة الواحدة كأساس للتفاوض وكنوع من المناورة كما جرى مع مشاركتها في مدريد وأوسلو انطلاقاً من فكرة (الأرض مقابل السلام)؟! في هذه الحالة سيتم تجاوز حل الدولتين ونهاية المشروع الوطني التحرري وسنشهد سنوات من المفاوضات العبيثية التي لن تؤدي إلى شيء وخلالها ستواصل إسرائيل الاستيطان والضم ما دام في أفق المفاوضات سراب يسمى الدولة الواحدة!!!.

مع احترامنا لذوي النوايا الوطنية والصادقة ممن يطرحون فكرة الدولة الواحدة ومع أن حل الدولة الواحدة يتضمن حمولة أخلاقية ويتوافق مع ما هو موجود في كثير من دول العالم حيث تتعايش قوميات وطوائف متعددة في دولة واحدة، إلا أن الأمر يحتاج لتفكير عميق بسبب طبيعة دولة إسرائيل اليهودية العنصرية والكراهية والخوف التاريخي عند اليهود من الأغيار وكيفية تعامل إسرائيل مع المواطنين العرب فيها.

حل الدولة الواحدة ليس بالجديد فقد تم طرحه أو المطالبة به بصياغات مختلفة في أوقات سابقة من عدة جهات فلسطينية وإسرائيلية ودولية وبعض الطروحات كانت سابقة لقرار التقسيم ١٨١ الصادر عام ١٩٤٧ الذي أسس لفكرة حل الدولتين - ويمكن الرجوع في ذلك إلى مقال موسع ومتميز للدكتور عز الدين المناصرة تم نشره في مارس ٢٠١٨ تحت عنوان (مشروع الدولة الواحدة- ثنائية القومية)، وإعادة تداوله الآن يثير كثيراً من القلق لأنه لا ينطلق من موقع قوة بل ضعف شديد للنظام السياسي الفلسطيني كما يعكس حالة تخبط وضياع البوصلة في المشهد السياسي

اتخذته الجبهة الشعبية التي أكدت على المضمون الأيديولوجي لفلسطين الغد التي ستحكمها المبادئ الماركسية اللينينية التي لا خيار عنها في مرحلة التحرير والنضال وفي مرحلة ما بعد التحرير: (فلسطين المحررة ستكون جزءاً من مجتمع عربي ثوري جديد... وأن اليهود في فلسطين بعد التحرر سيمارسون شأنهم شأن غيرهم كافة حقوقهم الديمقراطية كمواطنين في مجتمع ديمقراطي اشتراكي).

مع عدم تجاهلنا لأهمية العامل الإنساني في تبني هدف "فلسطين الديمقراطية" وعقلانية هذا العامل آنذاك في إطار التعامل مع القضية دولياً، إلا أننا نعتقد أن الدافع الرئيسي وراء تبني هذا الشعار والهدف هو تلمس بعض العناصر القيادية في م.ت.ف. وفي فتح تحديداً الفجوة الكبيرة ما بين إمكانات الثورة والشعب الفلسطيني من جهة وتحرير فلسطين عسكرياً وإرجاع اليهود من حيث أتوا من جهة أخرى.

كان تبني هدف «فلسطين الديمقراطية» منطلق التفكير بحلول وسط بالرغم من أن الثورة الفلسطينية والحالة العربية كانتا أفضل مما هي عليه اليوم، إلا أنه وبالرغم من التنازل المتضمن

اعتقدت حركة فتح أن الفكرة ستجد استحساناً من أطراف يهودية عالمية وأطراف دولية لأن هذه الدولة ستمنح اليهود المقيمين في فلسطين نفس الحقوق التي للعرب الفلسطينيين حيث قالت الحركة: (نحن نقاتل في سبيل إقامة دولة فلسطينية ديمقراطية يعيش فيها الفلسطينيون بكل طوائفهم ... مسلمين ومسيحيين ويهود في مجتمع ديمقراطي تقدمي، ويمارسون عباداتهم وأعمالهم مثلما يتمتعون بحقوق متساوية). وتأكيداً من فتح على إنسانية الهدف استطراد نفس البيان قائلًا: (إن ثورتنا الفلسطينية لتفتح قلبها وفكرها لكل بني الإنسان الذين يريدون أن يعيشوا في المجتمع الفلسطيني الحر الديمقراطي وأن يناضلوا في سبيله بصرف النظر عن اللون أو الدين أو العرق).

وفي الدورة السادسة للمجلس الوطني الفلسطيني سبتمبر ١٩٦٩ قدمت الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين مذكرة للمجلس حددت فيها أن هدف النضال الفلسطيني: (إقامة دولة فلسطين الموحدة بعد إزالة الكيان الإسرائيلي وتقضي على التمييز العرقي والعنصري، وتعتمد على حل ديمقراطي للتناحر القائم يستند إلى تعايش الشعبين العربي واليهودي)، نفس الموقف

حيث أصبحت الساحة الفلسطينية حقل تجارب لمشاريع وأفكار وأيديولوجيات متعددة ومتضاربة.

فالرئيس أبو مازن والخط الرسمي في المنظمة يحاربون في الأمم المتحدة ودولياً لتثبيت دولة فلسطين في الضفة والقطاع، وحركة حماس وبدعم من الإخوان المسلمين تعمل على تحويل غزة التي مساحتها ٣٦٠ كلم^٢ (١,٥% من مساحة فلسطين) لدولة/إمارة تكون جزءاً من الخلافة الإسلامية القادمة، ومخطط لتوسيع غزة لتشمل جزءاً من سيناء في سياق مخطط إسرائيلي أمريكي أوسع، وجماعات مصالح تشتغل في الضفة لإدارة ما قد يتبقى من الضفة بعد تنفيذ الضم الإسرائيلي، وآخرون يقترحون مشروع الكونفدرالية الثنائية مع الأردن أو الثلاثية التي تضم إسرائيل أيضاً، بالإضافة إلى طرح الفيدرالية بين الأردن والضفة، ويأتي طرح فكرة الدولة الواحدة أو الثنائية القومية على أرض فلسطين التاريخية ليزيد المشهد السياسي تعقيداً واربكاً.

عندما طرحت حركة فتح نهاية الستينيات فكرة دولة فلسطين الديمقراطية على كامل تراب فلسطين التاريخية وتم تبنيها رسمياً ضمن مقررات المجلس الوطني الفلسطيني عام ١٩٧١،



تكون بديلاً عن حل الدولتين؟

في هدف فلسطين الديمقراطية، وهو القبول بالتعايش مع اليهود المتواجدين في فلسطين وليس طردهم منها كما ينص الميثاق الوطني، إلا أن الكيان الصهيوني الذي قام على عقيدة شعب الله المختار رفض هذا الموقف الفلسطيني حيث اعتبره وصفا لإنهاء المشروع الصهيوني ولأنه يريد إقامة دولة يهودية نقية خالصة.

بعد فشل تسوية أوسلو وحل الدولتين وبعد الانقسام ووصول المشروع الوطني التحرري بشقيه المقاوم والسلمي لطريق مسدود عاد الحديث عن الدولة الواحدة أو الدولة ثنائية القومية، والملفت للانتباه أن طرح الدولة الواحدة جاء من كتاب ومثقفين ومن طرف قيادات في حركة فتح ومنظمة التحرير منهم السيد أحمد قريع كبير المفاوضين وعضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير آنذاك، الذي تحدث عن الموضوع لأول مرة في يناير ٢٠٠٥ عندما كان رئيساً للوزراء وعندما كانت المفاوضات تمر بمأزق، وكرره بعد ذلك في أغسطس ٢٠٠٨ وأخيراً في ١٢ سبتمبر الماضي ٢٠١٢ حيث قال في تصريح له خلال لقاء صحفيين صهاينة بمناسبة مضي تسعة عشر عاماً على توقيع اتفاق أوسلو ونشرت الإذاعة العبرية جزءاً منه: "إن الفلسطينيين مستعدون لخوض مباحثات مع إسرائيل حول إنشاء دولة ثنائية القومية"، وكان أبو علاء قريع وصف في مقال له في شهر أبريل من نفس العام حل الدولتين بأنه "أقرب ما يكون إلى حث في البحر، إن لم أقل ملهاة سياسية طويلة"، كما تطرق للموضوع بما يشبه صيغة التهديد لإسرائيل صائب عريقات أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، ولا يخرج عن هذا السياق وإن كان بصيغة مختلفة حديث الرئيس أبو مازن عن حل السلطة أو تسليم المفاتيح لإسرائيل، فعندما يقول الرئيس بذلك دون أن يعلن العودة لحالة التحرر الوطني ويتمسك بالحل السلمي فكأنه يتبنى خيار الدولة الواحدة. وعاد الموضوع للنقاش من عديد المثقفين والسياسيين بعد

الإعلان عن مشروع ضم أجزاء من الضفة وتأكيد أغلب الأطراف بما فيها القيادة الفلسطينية باستحالة تطبيق حل الدولتين بالرؤية الفلسطينية.

قد يقول قائل إن المراد من الدعوة للدولة ثنائية القومية من طرف مثقفين ووطنيين فلسطينيين تبليغ رسالة احتجاج على تعثر المفاوضات واستحالة التوصل لحل الدولتين وتهديد للإسرائيليين بتخويلهم من الخطر الديمغرافي أو قطع الطريق على يهودية الدولة الخ، إلا أن صدور هذه التصريحات من قيادات في منظمة التحرير أو أن تفكر القيادة الفلسطينية تبنيه الآن سينبني عليها تداعيات خطيرة ويعطي مؤشرات تستدعي منا التوقف عندها وعند فكرة الدولة الواحدة بشكل عام:

١- لا يجوز التلاعب بالحقوق الفلسطينية وبهدف النضال الوطني بحيث يتم الانتقال من هدف لآخر كلما تعثرت المفاوضات أو فشلت النخبة السياسية في تحقيق الهدف الوطني، فالوضع الطبيعي والعقلاني عندما تفشل القيادات السياسية في تحقيق الأهداف أن تتنحى عن مواقعها أو أن تراجع أدوات عملها على أقل تقدير، وليس تغيير الأهداف مع بقاء نفس القيادات.

٢- لا يجوز للضعيف التهديد بالانتقال من هدف يمثل الحد الأدنى - دولة على حدود ١٩٦٧- إلى حد أعلى - الدولة الواحدة- وفي ظل الوضع الفلسطيني الضعيف الراهن فإن استعمال ورقة الدولة الواحدة كتهديد وتخويل لإسرائيل لن تنجح.

٣- طرح فكرة الدولة الواحدة سيحدث ارباكاً في الموقف الرسمي الذي تتبناه القيادة طوال سنوات والذي يقوم على اعتراف دولي بدولة وطنية خالصة للفلسطينيين على حدود ٦٧ وتطبيق قرارات الشرعية الدولية حول فلسطين كما يُضعف تحرك الرئيس أبو مازن في الأمم المتحدة ويكشف غياب رؤية مشتركة عند الفلسطينيين.

٤- طرح الفكرة اليوم وصورته موضوعاً للحديث والجدل عند السياسيين والمثقفين الفلسطينيين

يعني إسقاط هدف الدولة المستقلة في الضفة وغزة أو تجاوز المشروع الوطني الفلسطيني الذي وُضعت أسسه في دورة المجلس الوطني في الجزائر ١٩٨٨.

٥- لقد فشلت الفكرة عندما كان الفكر السائد في إسرائيل معتدلاً ومتفتحاً، فهل للفكرة نصيب من النجاح اليوم في ظل فكر ديني توراتي يسيطر على المؤسسة الرسمية الإسرائيلية ويعم إسرائيل التي تعلن رسمياً أنها دولة يهودية خالصة.

٦- كيف ستقبل إسرائيل التعايش مع خمسة ملايين فلسطيني وهي غير قادرة على التعايش والتكيف مع أقل من مليوني فلسطيني متواجدين فيها منذ اثنين وسبعين عاماً وتمارس معهم العنصرية؟ وفي حالة توسيع جغرافيا إسرائيل لتضم الضفة أو بعضها فستكون دولة يهودية عنصرية أيضاً وليس دولة ديمقراطية ثنائية القومية.

٧- إن خطورة طرح الفكرة اليوم تكمن في تجاوز كل قرارات الشرعية الدولية والعربية، من قرار التقسيم حتى المبادرة العربية وحل الدولتين، والتأسيس لشرعية ومرجعية جديدة لا نعتقد أن الوضع الدولي والعربي والفلسطيني مستعد وقادر على تأسيسها ونجاح مقاصدها. وما هو مصير قرارات الشرعية الدولية حول الدولة واعترافات دول العالم بها ومصير السفارات والاتفاقات التي تم توقيعها باسم الدولة الفلسطينية؟!.

٨- لا شك أنه في حالة فشل كل خيارات التسوية ليس أمام الفلسطينيين أصحاب الأرض والحق إلا التشبث بأرضهم ولكن فرض حل الدولة ثنائية القومية بالرؤية الوطنية يحتاج لنضال لا يقل عن النضال من أجل الدولة المستقلة وهذا يتطلب وجود استراتيجية فلسطينية واحدة حول هذا الهدف ولا يبدو في المدى القريب إمكانية وجود هذه الاستراتيجية وخصوصاً مع الانقسام.

٩- إن من يفكرون بحل الدولة الواحدة إن فشلت كل الخيارات الأخرى عليهم أن يعلموا بأن أول خطوة بهذا الاتجاه هو حل السلطة

بحكومتها في غزة والضفة كما يتطلب أيضاً عودة احتلال قطاع غزة حتى يكون العامل الديمغرافي مؤثراً وضاعفاً على إسرائيل.

١٠- مع بقاء قطاع غزة منفصلاً وخارج المعادلة الوطنية ومع ضم المستوطنات ومنطقة الغور قد تقبل إسرائيل بفكرة الدولة ثنائية القومية كأساس لتسوية جديدة ما دامت تملك الأغلبية السكانية وكما نورة لإفشال حل الدولتين وتجاوز كل قرارات الشرعية الدولية.

١١- إن الوصول إلى الدولة الواحدة بالرؤية الوطنية الفلسطينية يحتاج إما لحرب شاملة تُهزم فيها إسرائيل ويفرض الفلسطينيون رؤيتهم وإرادتهم، أو سلام شامل وتفاهم استراتيجي بين الفلسطينيين والإسرائيليين وبين المسلمين واليهود يسمح بقيام هذه الدولة، وضمن الظروف الحالية لا نرى إمكانية تحقق أي من الاحتمالين، مما يجعل الدولة الواحدة فكرة طوباوية.

١٢- إن ما نخشاه أن يؤدي طرح فكرة الدولة الواحدة في ظل حالة الضعف الفلسطيني والفصل ما بين غزة والضفة واستمرار تآكل السلطة الفلسطينية في الضفة واستمرار الاستيطان وتزايد عدد المستوطنين أن تقتصر فكرة الدولة الواحدة ثنائية القومية على الضفة الغربية فقط، وهذا أمر حذرنا منه منذ سنوات ونعتقد بأن مراكز تفكير استراتيجي إسرائيلية تفكر اليوم بهذا الأمر والذي قد يشكل بديلاً عن سياسة الضم.

وأخيراً لا نروم من ملاحظتنا السابقة أن تستمر الأمور على حالها أو أن حل الدولتين بالمفهوم الوطني قريب الإنجاز، بل التحذير من حالة التيه السياسي وضرورة الحقوق الوطنية ورقة مساومة، وأهمية ضرورة إعادة بناء النظام السياسي والتوافق على استراتيجية وطنية يتم الاشتغال عليها من الجميع. إن كان لا يوجد أمام الفلسطينيين غير خيار الدولة الواحدة فيجب وضع استراتيجية وطنية لدراسة الأمر والبحث في كيفية تحقيقها بما لا يهدد الوجود الوطني لأن الوصول لها لن يتم عن طريق مفاوضات مع إسرائيل بل من خلال نضال متعدد



الأونروا تسلط الضوء على حاجة عائلات لاجئي فلسطين المعرضة للمخاطر في أعقاب انفجار بيروت

وأشارت إلى أن التحديات المالية والاقتصادية الضخمة التي تجتاح البلاد قد أدت إلى وضع نسبة كبيرة من السكان تحت خط الفقر؛ فيما أدى الإغلاق والقيود الناجمة عن فيروس كورونا المستجد إلى حرمان المجتمعات المعرضة للمخاطر، بما في ذلك لاجئي فلسطين، من الوصول الضئيل لفرص العمل. وعلى الرغم من أن انفجار المرفأ لم يكن له تأثير مادي كبير على مخيمات لاجئي فلسطين وعلى منشآت الأونروا، إلا أن التأثير العام على البلاد سيؤثر على الأرجح وبشكل أكبر على المجتمعات المعرضة للمخاطر.

وقال كوردوني: «يحتاج كل شخص في لبنان إلى الدعم في أعقاب هذا الحدث الصادم، بمن في ذلك لاجئو فلسطين، الذين يحتاجون بشكل خاص إلى شريان للحياة»، مضيفاً بأنه «يجب على مجتمع المعونة الدولية أن يدرج لاجئي فلسطين في استجابته الفورية لحالات الطوارئ، ومن هنا تأتي الحاجة إلى ضمان استمرار تلقيهم للمساعدات النقدية التي هم في أمس الحاجة إليها حتى يتمكنوا من شراء الطعام ومن البقاء آمنين. إن كل دولار تتلقاه الأونروا في لبنان سيخصص لدعم عائلات لاجئي فلسطين. سوف تحتاج الأونروا أيضاً إلى الدعم المالي لتعزيز الانتعاش الاقتصادي وسبل العيش للاجئي فلسطين».

وكانت الأونروا قد عملت على توفير مستودعاتها الطبية واللوجستية، وهي لا تزال على أهبة الاستعداد للمساهمة في الجهود الإنسانية الأممية الشاملة في البلاد.

الاهالي - أعربت وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، عن تضامنها مع الشعب اللبناني بعد الانفجار المأساوي الذي وقع في مرفأ بيروت.

وعبرت الأونروا عن خشيتها أن عواقب هذا الانفجار ستصيب المجتمعات المعرضة للمخاطر في لبنان بشكل أكثر حدة وتدفع بالناس مثل لاجئي فلسطين نحو المزيد من اليأس.

وأدى الانفجار الذي هز بيروت في الرابع من آب إلى تدمير معظم مخزون لبنان من الحبوب بعدما انهارت الصوامع التي كانت تخزن الحبوب فيها إلى جانب معظم ميناء بيروت. ويعد الميناء نقطة الدخول التجاري الرئيسة إلى لبنان، ذلك البلد الذي يستورد معظم ما يستهلكه سكانه.

ويعد هذا الحادث المأساوي الأحدث في سلسلة من الحوادث التي أغرقت لبنان في أخطر أزمة وجودية له في تاريخه الحديث، ويأتي في أعقاب الآثار المدمرة لجائحة كوفيد-١٩ والأزمة الاقتصادية على صحة الناس وسبل معيشتهم.

وقالت الأونروا: «لقد اهتزت البلاد بأكملها جراء حجم الدمار، وهو أمر نخشى أنه سيضيف المزيد من المصاعب على المجتمعات المعرضة أصلاً للمخاطر»، يقول كلاوديو كوردوني مدير شؤون الأونروا في لبنان مضيفاً بأن «لاجئي فلسطين هم أصلاً من بين الأشد عرضة للمخاطر في البلاد، والعديدون منهم يعتمدون بشكل كبير على المعونة النقدية الطارئة التي يحصلون عليها من الوكالة لكي يتمكنوا من إطعام عائلاتهم».

وقفات تضامنية مع ضحايا تفجير بيروت وإضاءة شموع في مخيمات الفلسطينيين بلبنان



حب ووفاء للشعب اللبناني بالرغم من هول الفاجعة وعمقها فلن تنال من عضد الشعب اللبناني الذي سيتخطى هذه المحنة وسيخرج منها أكثر قوة كما عهدناه مندفعاً نحو عملية البناء والاعمار والازدهار

الاهالي - عبر اللاجئون الفلسطينيون في مخيمات لبنان عن تضامنتهم مع ضحايا الانفجار الذي هز العاصمة اللبنانية (بيروت) من خلال وقفات رمزية للتضامن مع الجرحى ومساندة اهالي الشهداء اثر الانفجار، وأكد القائمون على الوقفات التضامنية على ان الشعب الفلسطيني واللبناني شعب واحد وان المأساة واحدة ويذكر ان الشعب الفلسطيني هب لمساعدة اشقائه منذ اللحظة الاولى للانفجار عبر التبرع بالدم من خلال طواقم الهلال الاحمر الفلسطيني وجمعية الشفاء وعناصر الدفاع المدني وغيرها من المؤسسات الاغاثية على الارض.

واضاءوا الشموع ورفعوا الاعلام اللبنانية كرسالة

نليه السيد

الفساد المالي في الانتخابات النيابية



أما وقد تقرر موعد الانتخابات النيابية بتاريخ ١٠/١١/٢٠٢٠، فقد أصبح المناخ الانتخابي يفرض حضوره في العديد من الدوائر الانتخابية، والحديث عن المرشحين المحتملين وفرص الفوز بات مدار الكلام الدائر بين المواطنين، بغض النظر

عن قناعتهم بجدوى العملية الانتخابية في ظل قانون الانتخاب الحالي ونظامه الانتخابي، فالحديث عن الانتخابات لا يعني بالضرورة توجه الناس لممارسة هذا الحق عبر الصناديق، وقد أشرت تجارب انتخابات الدورات السابقة وما بعد انتخابات عام ١٩٨٩، على تدني نسبة الاقتراع خاصة في المدن الرئيسية، كان آخرها عام ٢٠١٦ ففي عمان كانت النسبة ٢٣,٥٪، والزرقاء ٢٥,٩٣٪، اما النسبة العامة لعدد المقترعين في المملكة لذلك العام فقد كانت ٣٧,١٪. وقد أثرت عدة عوامل في عزوف وإحجام الناس عن الذهاب للانتخابات، منها قانون الانتخابات الذي كرس حضور نواب النفوذ المالي، والعشائري، ونواب الخدمات، وحداً إلى درجة كبيرة من حضور نواب الوطن، والتشريع، وأصحاب البرامج، والمواقف المبدئية الواضحة، بالإضافة إلى عامل مهم جداً وهو وجود المال الانتخابي الفاسد والمفسد من قبل بعض المرشحين، حيث جرى تشويه وعي الناس على مدار الدورات الانتخابية المتعاقبة، وبدلاً من الاحتكام إلى البرامج، والخطط التي يحملها النائب، أصبح الاحتكام إلى مقدار ما يدفع من المال للناخب، مستغلاً الضائقة المعيشية الصعبة للمواطنين، وحاجتهم إلى المال لتسيير أمورهم المعيشية، بالإضافة إلى عدم وجود عقوبات رادعة على من يثبت تورطه في الفساد والإفساد المالي.

ثمة مخرج من هذه الصورة القائمة عن الانتخابات في بلادنا، وذلك من خلال تغيير قانون انتخابات الصوت الواحد ومشتقاته، والاتجاه نحو التمثيل النسبي الكامل بالقائمة المغلقة، وتطوير النظام المالي لدعم الأحزاب بشكل مجزي بما يمكن المرشحين الديمقراطيين والجادين في الدفاع عن قضايا الناس من خوض الانتخابات، ومحاصرة المال الفاسد والمفسد بتغليظ العقوبات على من يمارسه، وتوفير بيئة من الحريات العامة تشجع المواطنين على ممارسة حقهم الانتخابي.

<p>الإشتراكات (٤٠) دينار للمؤسسات (٣٠) دينار للأفراد</p> <p>طبع في مطابع الغد رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية (٥/٢٠٢٣٨)</p>	<p>المكاتب: عمان: ٥٦٨٦٨٥٧ / فاكس ٥٦٩١٤٥١/٢ اريد: ٧٧٧٣٣٦٧ / الزرقاء: ٥٣٩٨٤٨٦ مادبا: ٥٥٤٥٣٥٤ / الكرك: ٣٥٥٠٩١</p>	<p>عمان - الاردن - جبل الحسين - شارع الظاهر بيبرس - مقابل مستشفى الاستقلال الموقع على الانترنت: www.hashd-ahali.org.jo بريد الكتروني: ahali@go.com.jo hashdparty@gmail.com</p>	<p>الاخراج الفني عبدالله ابوكف الصف الضوئي منير عليا</p>	<p>رئيس التحرير عدنان خليفة الادارة والمالية خليل السيد</p>	<p>يصدرها حزب الشعب الديمقراطي الاردني (حشد)</p>	<p>الاهالي شعار حزب الشعب الديمقراطي الاردني حشد</p>
--	---	--	--	---	---	---